

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

”الأحكام المتعلقة بعطية

الآباء للأبناء”

دراسة فقهية مقارنة

إعداد

د/ عبد الفتاح بهيج عبد الدايم على العواري

مدرس الفقه

بكلية الشريعة والقانون بأسسيوط

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله الذى خلق الإنسان وجعله خليفته فى أرضه، وشرع له من الأحكام والتشريعات، ما تقوم عليه حياته، وإصلاح حاله، وأصلى وأسلم على معلم البشرية الخير سيدنا محمد ، أنزل الله عليه القرآن، كتاب إرشاد وهداية، ومنهج حياة ودستور أمة، قامت تشريعاته المحكمة، وقوانينه المدققة، على أسس من الحق والعدل والرحمة، فطبقه -ﷺ- تطبيقاً عملياً، حتى ترك لنا هدياً نبوياً مطبقاً لأحكام ربه المنزلة عليه فى هذا الكتاب، فكانت هي قاتون ينظم حياة بنى البشر على وجه البسيطة.

وبعد،

فقد اشتملت الشريعة الإسلامية التى حمل لوائها سيدنا -ﷺ- على جميع مكارم الأخلاق والتعاليم السامية، والأحكام العادلة الراشدة، والتى من شأنها تقوية الصلة بين أفراد المجتمع، ويتحقق ذلك بغرس بذور المحبة، فى نفوس أفرادها، كى يسود الوئام والاستقرار بينهم.

هذا بالنسبة للمجتمع كله بصفة عامة، أما بالنسبة للأسرة المسلمة بصفة خاصة، فإن شريعتنا الغراء أولتها - أى الأسرة - عناية فائقة، ورعتها رعاية كاملة، وذلك بنظرتها الثاقبة إلى تلك الأسرة، التى تمثل اللبنة الأولى فى تكوين المجتمع الكبير، ومن هذه العناية بها، والرعاية لها، إقرارها لبعض الأحكام التى ساعدت،

وتساعد على تقوية الروابط بين أفرادها ، ونبذ كل أسباب الشقاق والفرقة التى يمكن أن تحدث بينهم.

ومن ثم ترى الشريعة الإسلامية قد جعلت المسؤولية الكبرى فى الحفاظ على الترابط بين أفراد الأسرة واقعة على الآباء، حيث يترتب على تصرفاتهم- إيجاباً أو سلباً- ما تجد أثره ظاهراً على الأولاد، فإذا كانت تصرفات الآباء ومعاملتهم لأبنائهم حسنة قائمة على الحق والعدل، فإن هذا لا محالة يعود على الأبناء بالمحبة والوئام والاستقرار، أما إذا كانت معاملة الآباء قائمة على الجور والتفريق بين الأبناء خاصة فى العطايا أو الهبات ، فإن ذلك يزرع بين الأبناء بذور العداوة ، ويعمل على قطع الصلات ، فيؤدى ذلك كله إلى قطيعة الرحم.

ولما كان موضوع العطية من الآباء للأبناء من الأهمية بمكان، فقد استخرت الله تعالى للكتابة فيه، فشرح الله صدرى لذلك، وكان بحثى هذا الذى أسميته " **الأحكام المتعلقة بعطية الآباء للأبناء**" دراسة **فقهية مقارنة** " بمثابة لبنة أضعتها فى صرح شامخ، بدأ بنائه على أيدي أئمة كبار، وفقهاء عظام جادت قرائحهم المتقدمة بثروة طائلة ، أفدت منها أيما إفادة فى بحثى هذا، فلهم فى ذلك قصب السبق وفضل التقدم ، فجزاهم الله عنى وعن الباحثين خير الجزاء.

هذا جهدي المتواضع تحرير الدقة فيه، والأمانة العلمية فى كل ما كتبت، ناسباً كل قول لقائله، موازناً بين الآراء المتعددة فى

المسائلة ، مناقشاً للبعض منها، ومرجحاً لما أراه راجحاً، وقد ضمنت
بحتى هذا عدة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بالعطية والألفاظ المرادفة لها وحكمها .

المبحث الثاني: الحكم الشرعي لعطية الآباء للأبناء.

المبحث الثالث: الصفة التي ينبغي أن تكون عليها العطية شرعاً.

خاتمة البحث : وتشتمل على أهم نتائج البحث ، وفهرس
موضوعات البحث.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبع
هديه إلى يوم الدين

حفظه العبد الفقير إلى الله تعالى

د/ محمد الفتاح بهيج عبد الدايم محلي العواري

مدرس الفقه - كلية الشريعة والقانون

جامعة الأزهر بأسبوط.

المبحث الأول

التعريف بالعطية والألفاظ المرادفة لها وحكمها

وذلك في مطلبين اثنين:

المطلب الأول : تعريف العطية والألفاظ المرادفة لها .

المطلب الثاني: حكم العطية .

المطلب الأول

تعريف العطية والألفاظ المرادفة لها

الفرع الأول

تعريف العطية لغةً واصطلاحاً.

أولاً : تعريف العطية لغة: العطاء والعطية: اسم لما يعطى، والجمع عطايا، وأعطية، وأعطيات، ويقال: رجل معطاء، أي: كثير العطاء، ومعنى التعاطي: التناول والجراءة على الشيء^(١)، يقال عطا الشيء وإليه عطواً: تناوله، وعطا بيده إلى الإناء: تناوله قبل أن يوضع على الأرض^(٢) وقيل: إن أصل كلمة (إعطاء)، عطا و بالواو؛ لأنه من عطوت، والعطية المراد بها الشيء المعطى والجمع العطايا.^(٣)

(١) لسان العرب: لابن منظور - ج ٦ / ٣١٨ وما بعدها، مادة (عطايا) - دار الحديث بالقاهرة ط ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م مختار الصحاح: محمد بن أبي بكر الرازي - ص ٤٤٠ وما بعدها، مادة (ع ط ا) - دار الكتاب العربي بيروت الطبعة الأولى ١٩٦٧ م

(٢) تاج العروس من جواهر القاموس: محمد مرتضى الزبيدي -

ج ١٠ / ٢٤٦ مادة (عطا) - منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت .

(٣) الصحاح في اللغة والعلوم: إعداد/ نديم مرعشلي - أسامة مرعشلي - ص ٧٥٢ مادة (عطا) - دار الحضارة العربية بيروت، الطبعة الأولى ١٩٧٥ م .

ثانياً: تعريف العطية اصطلاحاً

العطية كما عرفها ابن عرفة هي : تملك متمول بغير عوض إنشاءً.

شرح التعريف: قوله "تمليك" مناسب للعطية إن كانت لقباً على المعنى المصدري، وهي اسم مصدر لأن قياس المصدر إعطاء والعطية اسم له، وقد تطلق على الاسم .

قوله : "متمول" أخرج به تملك غير المتمول كتملك الأنكاح في المرأة، أو تملك الطلاق .

قوله "بغير عوض" أخرج البيع وغيره من المعاولات .

قوله : " إنشاء " أخرج به الحكم باستحقاق وارث لأنه تملك متمول بغير عوض.(١)

وقيل هي : تملك عين في الحياة بلا عوض .(٢)

وبذلك يمكن القول أن العطية لا تعني سوى تملك للعين المالية الموجودة في حال الحياة .

(١) شرح حدود ابن عرفة: الموسوم الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية / لأبي عبد الله محمد الأنصاري الرصاع - ج٢/ ٥٤٩ - دار الغرب الإسلامي بيروت - الطبعة الأولى ١٩٩٣ م.

(٢) كشف القناع عن الإقناع: للعلامة/منصور بن يونس البهوتي - ج١٠/ ١١٨ - تحقيق لجنة من وزارة العدل بالمملكة العربية السعودية - الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

ومن الجدير بالذكر أن العطية بهذا المعنى قد تجتمع مع غيرها في صفات معينة، وتختلف في صفات أخرى، فهي على سبيل المثال قد تجتمع مع الوصية في أنها تملك للعين، إلا أنه لا يخفى على أحد أن العطية تكون في حال الحياة، والوصية مضافة إلى ما بعد الموت .

كذلك قد تجتمع العطية مع البيع في أنها تملك للعين ، إلا أن العطية تخالف البيع في أنها تكون بغير مقابل ، أما البيع فيكون له مقابل^(١).

(١) مغني المحتاج إلى معرفة الفاظ المنهاج: للشيخ/شمس الدين محمد الخطيب الشر بيني - ج٣/ ٥٥٩ بتصرف - دار الكتب العلمية بيروت ط١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

الفرع الثاني

الألفاظ المرادفة للعطية.

الناظر في كتب الفقهاء يجد أنهم يوردون مسألة العطية في باب الهبة من قسم المعاملات؛ لأن الهبة تعتبر من عقود التبرعات التي تعني تملك عين مال بدون عوض.

ولا يخفى على أحد أن لفظ العطية أشمل من الهبة، لأنه يضم مفردات الهبة، والصدقة، والنحلة.

وبناءً على ذلك وجدت من الأهمية بمكان أن أتوه ولو بصورة موجزة عن هذه الألفاظ القريبة في المعنى من مفهوم العطية، حتى يتضح الفرق بينها للقارئ الكريم :

أولاً: الهبة.

تعريف الهبة في اللغة:

تقول: وهبت له شيئاً وهباً، ووهباً بالتحريك، والاتهاب قبول الهدية، والاستيهاب سؤال الهدية، وتواهب القوم إذا وهب بعضهم لبعض. (١)

وتقول أيضاً: وهبت الشيء أهبه وهبة وموهباً، واتهبت الهبة: قبلتها. (٢)

(١) مختار الصحاح: ص ٧٣٧ مادة (و ه ب)، الصحاح في اللغة والعلوم: ص ١٣١٨ مادة (وهب).

(٢) معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكريا - ج ٦ / ١٤٧ مادة وهب - دار الكتب العلمية - إيران .

وبناءً على ذلك فإن الهبة هي: العطية الخالية من الأعواض ،
والأغراض، فإذا كثرت سمي صاحبها وهاباً، والوهوب: الرجل الكثير
الهبات، وتواهب الناس: وهب بعضهم لبعض^(١).

تعريف الهبة اصطلاحاً :

عرفها الأحناف بأنها: تملك المال بلا عوض في الحال.^(٢)
وعرفها المالكية بأنها: تملك ذي منفعة لوجه المعطي بغير
عوض.^(٣)

وقيل هي: تملك من له التبرع ذاتاً تنقل شرعاً بلا عوض
لأهل.^(٤)

وعرفها الشافعية بأنها: التملك لعين بلا عوض في حال الحياة
تطوعاً^(٥).

(١) لسان العرب : ج ٥ / ٤١٦ مادة (و ه ب).

(٢) نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار: لشمس الدين أحمد بن قoder - وهي
تكملة فتح القدير - ج ٩ / ١٩ - مطبعة مصطفى الحلبي - الطبعة الأولى ١٣٩٨ هـ -
١٩٧٠ م، حاشية رد المختار على الدر المختار: لابن عابدين - ج ٥ / ٦٨٧ -
مطبعة مصطفى الحلبي - الطبعة الثانية ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م، البحر الرائق شرح
كنز الدقائق: لابن نجيم الحنفي - ج ٧ / ٢٨٤ الناشر/ سعيد كمني باكستان.

(٣) شرح حدود بن عرفة: ج ٢ / ٥٥٢، الشرح الكبير بهامش حاشية الدسوقي :
لسيدي أحمد الدردير - ج ٤ / ٨٧ - دار الفكر - بيروت .

(٤) أسهل المدارك شرح إرشاد السالك في فقه الإمام مالك: أبو بكر بن حسن
الكنشاوي - ج ٢ / ٢١٢ - دار الكتب العلمية بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ -
١٩٩٥ م، الشرح الصغير: للقطبي الشهير / أحمد بن محمد الدردير - بهامش بلغة
السالك ج ٢ / ٣١٢ - مطبعة مصطفى الحلبي - الطبعة الأخيرة ١٣٧٢ هـ -
١٩٥٢ م.

(٥) مغني المحتاج: ج ٣ / ٥٥٩، فتح الجواد بشرح الإرشاد: لابن حجر الهيتمي - ج ١ /
٦٢٤ مطبعة مصطفى الحلبي - الطبعة الثانية ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م، منهاج الطالبين
: أبي زكريا بن شرف النووي - بهامش حاشيتنا قليوبي وعميرة - ج ٣ / ١١٠ -
مطبعة مصطفى الحلبي الطبعة الثالثة ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م.

وعرفها الحائلة بأنها: التبرع بملك ماله المعلوم الموجود في حياته غير (١)

وقيل هي: تملك جائز التصرف، مالا معلوما أو مجهولا تغذر علمه، موجودا مقدورا على تسليمه، غير واجب في الحياة بلا عوض بما يُعد هبة عرفاً (٢).

وبناءً على ذلك فإن للعاریفة الفقهاء النهائية وأما الاتفاقية فلا خلاف أنها متفقة في المعنى لأنها كلها تدور في غنى النهاية إلى معنى واحد ألا وهو: إعطاء المال من شخص إلى آخر على السبيل القبليل في النظر في بدلين مقابل ذلك المال (٣) وبهذا ليس ربح خيلما ربه: (٤) خلاصا (٥) ثانيا: الصدقة.

الصدقة لغة: ما صدقت به على الفقراء، والصدق: ماهر المرأة، (٦)

والمصدق: هو الذي يطبخ الصدقة (٧) لغة رخص: رخصا فلهذا وقيل: هي ما يعطى عن وجه القربى لله تعالى. (٨) خيلما ربه: (٩) خلاصا (١٠)

(١) الروض المربع شرح زاد المستنقع: منصور بن يونس البهوتي - ج ٢ / ٤٨٧ - مكتبة السعادة بالقاهرة ط ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م - الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل: موفق الدين عبد الله بن قدامة - ج ٢ / ٤٦٤ - المكتبة الإسلامية (٢) الطبعة الخامسة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

(٣) غاية المصلح في الجمع بين الإقناع والتمويه مشرعي بن يوسف الطائي - ج ٢ / ٣١٧ - منشورات المؤسسة السعيدية بالرياض الطبعة الثانية - ١٩٨٩ م.

(٤) المصالح في اللغة والعلوم: ص ١٩٩ مادة (صدق)، مختار الصحاح: ص ٣٥٥ مادة (صدق) (٥) خلاصا (٦) خلاصا (٧) خلاصا (٨) خلاصا (٩) خلاصا (١٠) خلاصا

(١١) خلاصا (١٢) خلاصا (١٣) خلاصا (١٤) خلاصا (١٥) خلاصا (١٦) خلاصا (١٧) خلاصا (١٨) خلاصا (١٩) خلاصا (٢٠) خلاصا

مجلة كلية الشريعة والقانون بأسبوط العدد العشرون ج ٢ / ٢٠٠٨

الصدقة اصطلاحاً: هي تملك ذي منفعة لوجه الله بغير عوض.^(١)

وبناءً على ذلك فإن الفقهاء عندما يطلقون لفظ الصدقة فإنهم يعنون بذلك العطية التي تبتغى بها المثوبة من الله تعالى.^(٢)

ثالثاً: النحلة.

النحلة لغة: يقال نحل ولده مالا، ونحلت المرأة زوجها المهر، ويقال: هذا نحل مني، ونحل ونحلا ن ونحلة، وهو العطاء بغير عوض.^(٣) وقيل: النحل إعطاؤك شيئاً بلا استعواض.^(٤)

النحلة اصطلاحاً: هي العطية على سبيل التبرع، وهو أخص من الهبة، إذ كل هبة نحلة وليس كل نحلة هبة.^(٥)

وبناءً على ذلك فإن النحلة يقصد منها العطية عن طيب نفس، ومن غير عوض.^(٦)

خلاصة القول: يتضح مما تقدم ذكره أن الهبة والعطية والهدية والصدقة معانيها متقاربة، وكلها تملك في الحياة بغير عوض، واسم العطية شامل لجميعها، وكذلك الهبة والصدقة والهدية متغايرات، لأن

(١) شرح حدود بن عرفة: ج٢/ ٥٥٤.

(٢) القاموس الفقهي: ص ٢٠٩.

(٣) أساس البلاغة: محمود الزمخشري - ج٢/ ٤١٨ - مطبعة المدني بالقاهرة ط ١٩٩١م.

(٤) المحيط في اللغة: إسماعيل بن إدريس الطالقاني - ج٣/ ١٠٣ - عالم الكتب - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

(٥) أوجز المسالك إلى موطأ الإمام مالك: محمد زكريا الكاندهلوي - ج١٤/ ١٧٠ - دار القلم دمشق - الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

(٦) القاموس الفقهي: ص ٢٠٩.

النبي -ﷺ- كان يأكل الهدية ولا يأكل الصدقة، وقال في اللحم الذي تصدق به على بريرة: "هو عليها صدقة ولنا هدية" (١)، فالظاهر أن من أعطى شيئاً يتقرب به إلى الله تعالى للمحتاج فهو صدقة، ومن دفع إلى إنسان شيئاً يتقرب به إليه محبة له فهو هدية. (٢)

(١) صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل البخاري - ج ٢/ ٥٤٣ رقم ١٤٢٢ - باب الصدقة على موالى أزواج النبي من كتاب الزكاة - دار بن كثير - بيروت - الطبعة الثالثة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م، المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم: أحمد بن مهزان الهراشي الأصفهاني - ج ٣/ ١٣٩ رقم ٢٤٠٠ - باب الغني يهدي له من الصدقة من كتاب الزكاة - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م، سنن أبي داود: سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني - ج ١/ ٥٢٠ رقم ١٦٥٥ - باب الفقير يهدي للغني من الصدقة من كتاب الزكاة، وصححه الشيخ الألباني - دار الفكر.

(٢) المجموع شرح المذهب: "التكملة الثانية" / محمد نجيب المطيعي ج ١٥/ ٣٧٠ - المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.

المطلب الثاني

حكم العطية

تعتبر العطية بصفة عامة مندوب إليه، وهي مستحبة عند عامة الفقهاء، والعطية تشمل الهبة وغيرها، فهي من باب الإحسان واكتساب سبب التودد بين الإخوان، وكل ذلك مندوب إليه بعد الإيمان، فهو أمر مندوب وصنيع محمود محبوب، وبناءً على ذلك فإن جنس الهبة مندوب إليه لشموله معنى التوسعة على الغير ونفي الشح، والفضل فيها يثبت بإزاء ما قصد به وجه الله تعالى، كالهبة للصلحاء والعلماء ونحو ذلك، ولا خير فيما قصد به رياء أو سمعة^(١).

وثبتت مشروعيتها بالكتاب والسنة والإجماع:

أما الكتاب:

- ١ - قوله تعالى: "إِن طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا"^(٢)
- ٢ - قوله تعالى: [وَإِذَا حُيِّئْتُمْ بِهِ حَيِّئُوا بِخَيْرِهَا وَأَحْسَنُ مِنْهَا] وَأَوْ رُدُّوهَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى شَيْءٍ حَسِيبًا^(٣)

(١) المبسوط: لشمس الدين السرخسي - ج ١١ / ٤٨ - دار الكتب العلمية بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م، الاختيار لتعليل المختار: محمود بن مودود الموصلي - ج ٣ / ٥٤ - دار الكتب العلمية بيروت - الطبعة الثالثة ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م، كفاية الطالب الرباني لرسالة بن أبي زيد القيرواني: علي أبي الحسن الشاذلي - هامش حاشية العدوي - ج ٢ / ٢٠٣ - مطبعة مصطفى الحلبي ط ١٣٥٧ هـ - ١٩٣٨ م، حاشية العلامة شهاب الدين أحمد القليوبي على منهاج الطالبين - ج ٣ / ١١١ - مطبعة مصطفى الحلبي - الطبعة الثالثة ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م، منار السبيل في شرح الدليل: إبراهيم بن سالم بن ضويان - ج ٢ / ٦٩٤ - دار طبية للنشر والتوزيع بالرياض - الطبعة التاسعة ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م، كشف القناع: ج ١٠ / ١١٩.

(٢) سورة النساء: الآية ٤.

(٣) سورة النساء: الآية ٨٦.

وجه الدلالة: يستفاد من الآية الأولى أن هبة المرأة صداقها لزوجها بكرة كانت أو ثيباً جائزة، ويستفاد من الآية الثانية أن التحية هنا تحمل على الهبة عند البعض إذا كانت للثواب، فمن وهب له هبة على الثواب فهو بالخيار إن شاء ردها وإن شاء قبلها وأثاب عليها قيمتها، وقيل إن التحية هنا بمعنى الهدية.^(١)

وأما السنة:

١ - قوله ﷺ: "تهادوا تحابوا"^(٢)

٢ - قوله ﷺ: "يا نساء المسلمات لا تحقرن جارة لجارتها ولو فرسن"^(٣) شاة^(٤) . "

وجه الدلالة: يستفاد من الحديثين السابقين أن قوله ﷺ: "تهادوا"، أي: ليهدي بعضكم إلى بعض ندباً، لأن الهدية تذهب وحر الصدر، ولا

(١) الجامع لأحكام القرآن: لأبي عبد الله محمد القرطبي ج ٥ / ٢٤، ٢٩٨ - دار إحياء التراث العربي بيروت ط ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

(٢) الأدب المفرد: محمد بن إسماعيل البخاري - ج ١ / ٢٠٨ رقم ٥٩٤ - باب قبول الهدية، وقال الشيخ الألباني: حديث حسن - دار البشائر الإسلامية بيروت - الطبعة الثالثة ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م، شعب الإيمان: لأبي بكر بن الحسين البيهقي - ج ٦ / ٤٧٩ رقم ٨٩٧٦ - باب قصة إبراهيم في المعانقة - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ، مسند الشهاب: محمد بن سلامة بن جعفر القضاعي - ج ١ / ٣٨١ رقم ٦٥٧ باب تهادوا تحابوا - مؤسسة الرسالة بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م.

(٣) فرسن: هو ظلف الشاة، وهو بكسر الفاء والسين: للبعير كالحافر للدابة، وقيل: هو قطعة مكنوسة ملساء جرداء من الشعر .

(٤) صحيح البخاري: ج ٥ / ٢٢٤٠ رقم ٥٦٧١ باب لا تحقرن جارة لجارتها == من كتاب الأدب، الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم: أبو الحسين مسلم بن الحجاج - ج ٣ / ٩٣ رقم ٢٤٢٦ - باب الحث على الصدقة ولو بالقليل ولا تمتنع من القليل لاحتراره من كتاب الزكاة - دار الجيل بيروت .

تحقرن جارة لجارتها في إهداء شئ، وأن تبعث إليها وتتفقدتها حتى ولو بفرسن شاة، وهو قطعة لحم بين ظفري عرقوب الشاة، لأن التهادي يزيل الضغائن^(١).

وفي ذلك إشارة إلى المبالغة في إهداء الشئ اليسير وقبوله، لا إلى حقيقة الفرسن، لأنه لم تجر العادة على إهدائه، ومعنى ذلك لا تمتنع جارة من الهدية لجارتها الموجودة عندها لاستقلاله، بل ينبغي أن تجود لها بما تيسر وإن كان قليلاً، فهو خير من العدم^(٢).

وأما الإجماع:

يتضح مما سبق أن الهبة والهدية والصدقة والعطية معانيها متقاربة، وكلها تملك في الحياة بلا عوض، والصدقة والعطية والهدية مستحبة لمن قصد بها وجه الله تعالى، كالهبة لعالم وصالح وفقير، وما قصد به صلة الرحم، بل الصدقة على قريب محتاج أفضل^(٣)، وجميع ذلك متدوب إليه ومحثوث عليه^(٤).

هذا ولقد وجد إجماع من العلماء على أن الهبات والعطايا

(١) التيسير بشرح الجامع الصغير: زين الدين عبد الرؤوف المناوي - ج ١/ ٩٢٩ - مكتبة الإمام الشافعي بالرياض - الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

(٢) تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي: محمد عبد الرحمن المباركفوري - ج ٦/ ٧٥ وما بعدها - باب ما جاء في كراهية الرجوع في الهبة من كتاب الولاء والهبة دار الكتب العلمية بيروت

(٣) مطالب أولي النهي في شرح غاية المنتهى: مصطفى السيوطي الرحيباني - ج ٤/ ٣٧٧ وما بعدها - المكتب الإسلامي دمشق - ط ١٩٦١م، المجموع: ج ١٥/ ٣٧٠.

(٤) المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل: لابن قدامة المقدسي - ج ٦/ ٢٧٣ - دار الفكر بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، المجموع: ج ١٥/ ٣٧٠.

والصدقات والهدايا مندوب إليها ومستحبة من الجميع ، وقد نقل هذا الإجماع كثير من الفقهاء .^(١)

وينبغي مراعاة أن هذا الإجماع ليس على إطلاقه، لأن العطية قد تعرض لها أسباب تجعلها تخرج عن المزايا التي أبيحت من أجلها، مثل الهبة لأرباب الولايات والعمال، فإنه يحرم عليهم قبول الهدية من أهل ولاياتهم، ممن ليست له عادة بذلك قبل الولاية، أيضاً من ذلك ما إذا كان الواهب يستعين بالهبة والعطية على معصية، وصرفها في الأقارب والجيران أفضل من صرفها في غيرهم.^(٢)

(١) الاختيار: ج ٣ / ٥٤، بلغة السالك لأقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك: أحمد الصاوي المالكي - ج ٢ / ٣١٢ - مطبعة مصطفى الحلبي - الطبعة الأخيرة ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٢ م، أسهل المدارك: ج ٢ / ٢١٢، مغني المحتاج: ج ٣ / ٥٥٨ .
(٢) مغني المحتاج: ج ٣ / ٥٥٨ .

المبحث الثاني

الحكم الشرعي لعطية الآباء للأبناء

تمهيد: في هذا المبحث سأبين الحكم الشرعي لعطية الآباء للأبناء، وذلك يختلف بحسب وقت العطية، فقد تكون العطية من الآباء للأبناء في حياة الآباء أو بعد مماتهم، وقد تكون العطية بسبب، وبغير سبب، ثم إنني وجدت من الأهمية بمكان أن أبين الحكم الشرعي لعطية الأم للأولاد، وذلك من باب تمام الفائدة، وبناءً على ذلك فإن هذا المبحث يمكن تقسيمه إلى ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تفضيل بعض الأولاد على بعض في حياة الآباء.

المطلب الثاني: تفضيل بعض الأولاد على بعض بعد موت الآباء.

المطلب الثالث : تفضيل الأم لبعض أولادها في عطاياها لهم.

المطلب الأول

تفضيل بعض الأولاد على بعض في حياة الآباء.

تفضيل الآباء لبعض أولادهم على بعض في حياتهم، هذا التفضيل قد يكون بسبب كالتعليم، أو المرض أو الحاجة وشدة الفقر، وقد يكون بغير سبب، وعلى ذلك فإنني سأعرض لهاتين الحالتين كل في فرع مستقل.

الفرع الأول

تفضيل بعض الأولاد على بعض لسبب معين .

قد يفضل الآباء بعض الأبناء وذلك لمعنى فيه ، مثل : تخصيصه لبعض الأولاد دون البعض الآخر لحاجة ، أو زمانة ، أو عمى ، أو كثرة عائلة ، أو لاشتغاله بالعلم ونحوه ، وقد يحدث أن يمنع بعض ولده لفسقه ، أو بدعته ، أو لكونه يعصى الله بما يأخذه من مال من والده ، ونحو ذلك .

ففي هذه المسألة اختلف الفقهاء في مدى جواز تخصيص بعض الأولاد أو تفضيلهم لسبب ما ، وخلافهم في ذلك ينبئ عن وجود رأيين اثنين :

الرأي الأول: يجوز تفضيل بعض الأولاد على بعض لسبب معين.

ذهب إلى ذلك الرأي جمهور الحنفية^(١) ، وجمهور المالكية^(٢) ، والشافعية^(٣) ، ورواية

(١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع : علاء الدين الكسائي - ج ١٢٧/٦ ، وجاء فيه : " ولو نحل بعضاً وحرم بعضاً جاز من طريق الحكم لا بأس أن يعطى المتأدبين والمتفهمين دون الفسقة الفجرة أهـ " - دار الكتاب العربي بيروت ط ١٩٨٢م ، البحر الرائق ج ٢٨٨ / ٧ ، حاشية رد المحتار ج ٦٩٦/٥ .

(٢) المنتقى شرح موطأ مالك : للقاضي أبو سليمان الباجي - ج ٥٠٢/٧ وجاء فيه " وعندي إذا أعطى البعض على سبيل الإيثار أنه مكروه ، وإنما يجوز ذلك ويعرى عن الكراهة إذا أعطى البعض لوجه ما من جهة يختص بها أحدهم ، أو غرامة تلزمه ، أو خير يظهر منه أهـ " دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م ، أوجز المسالك : ج ١٤ / ١٨٠ .

(٣) حاشية الجمل على المنهج : للشيخ/سليمان الجمل - ج ٤٤٢ / ٧ - دار الفكر بيروت ، روضة الطالبين وعمدة المفتين : للإمام/النووي - ج ٣٧٨ / ٥ وجاء =

للإمام أحمد^(١)، والظاهرية^(٢).

الرأي الثاني: لا يجوز تفضيل بعض الأولاد على بعض حتى ولو كان لمعنى فيه.

ذهب إلى ذلك الرأي: المتقدمون من الحنفية^(٣) ورواية عند الإمام أحمد^(٤).

الأدلة:

أدلة الفريق الأول: استدل أصحاب هذا الرأي على جواز تخصيص أو تفضيل بعض الأولاد على بعض في العطايا أو الهبات لسبب معين بما يأتي :

= فيه "وكذا لو كان ولداً واحداً فوهب له كره الرجوع إن كان الولد غنياً باراً، فإن كان عاقاً أو يستعين بما أعطاه في معصية فليئذره بالرجوع، فإن أصر لم يكره الرجوع. أهـ" - المكتب الإسلامي بيروت ط ١٤٠٥ هـ، مغني المحتاج: ج ٥٦٧/٣.

(١) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف: علاء الدين أبي الحسن المرادوي - ج ٧/ ١٣٠ وجاء فيه "وقيل إن أعطاه لمعنى فيه، من حاجة أو زمانة أو عمی أو كثرة عائلة أو لاشتغاله بالعلم ونحوه، جاز التخصيص. أهـ" - دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م، المغني: ج ٨/ ٢٥٨، شرح الزركشي على مختصر الخرقي: محمد الزركشي الحنبلي ج ٢/ ٢٠٩ - دار الكتب العلمية بيروت ط ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م، كشف القناع: ج ١٠/ ١٤٧.

(٢) المحلي: أبي محمد علي بن سعيد بن حرم - ج ٩/ ١٤٢ وجاء فيه "لكن ينفق على كل امرئ منهم بحسب حاجته، وينفق على الفقير منهم دون الغني. أهـ" دار الجيل بيروت.

(٣) بدائع الصنائع: ج ٦/ ١٢٧ وجاء فيه: "إلا أنه لا يكون عدلاً، سواء كان المحروم فقيهاً نقيماً أو جاهلاً فاسقاً على قول المتقدمين من مشايخنا. أهـ"، حاشية رد المحتار: ج ٥/ ٦٩٦.

(٤) مطالب أولي النهى: ج ٤/ ٤٠٢ وجاء فيه: "ولا فرق في امتناع التخصيص والتفضيل بين كون البعض ذا حاجة أو زمانة أو عمی أو عيال أو صلاح أو علم أو لا، ولا كون البعض الآخر فاسقاً أو مبذراً أولاً، وهو كلام الأصحاب. أهـ"، المغني: ج ٨/ ٢٥٨، كشف القناع: ج ١٠/ ١٤٧.

١- ما روي عن مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير، عن عائشة زوج النبي -ﷺ- أنها قالت: إن أبا بكر الصديق كان نطحها جلد عشرين وسقاً من ماله بالغلبة، فلما حضرته الوفاة قال: والله يا بنية ما من الناس أحب إلي غنى بعدي منك، ولا أعز علي فقراً بعدي منك، وبقي كنت نطحتك جلد عشرين وسقاً، فلو كنت جنتني به ولحزنتني كان لك، وإلما هو اليوم مال وارث، وإلما هما أخوك وأختك فاقسموه على كتب الله، قالت عائشة: فقلت: يا أبت والله لو كان كذا وكذا لتركته، إلما هي أسماء فمن الأخرى؟ فقال أبو بكر: نو بطن بنت خالجة، أراها جارية. أهـ^(١)

وجه الدلالة :

فعل الصديق -ﷺ- إن دل فإلما يدل على أنه رأى ذلك جازاً، ورأته هي كذلك، ولم ينكره عليهما أحد من أصحاب النبي -ﷺ-^(٢).

وبناءً على ذلك: لو أن تفضيل بعض الأولاد على بعض في العطفية غير جائز لما فعله الصديق -ﷺ-، وإلما فضل عائشة -رضي الله عنها- ليس إلا لامتيازها بالفضل^(٣).

(١) الموطأ: للإمام مالك بن أنس - ج٢/ ٧٥٢ رقم ١٤٢٨ باب ما لا يجوز من القتل من كتاب الأفضية - دار إحياء التراث العربي - مصر، شرح معاني الآثار: لأحد بن محمد أبو جعفر الطحاوي - ج٤/ ٨٨ رقم ٥٤٠٤ - باب الرجل ينطح بعض بنيته دون بعض من كتاب الهبة والصدقة - دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: محمد ناصر الإقبلي - ج٦/ ٦١ رقم ١٦١٩ - باب الهبة، وقال: قلت وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين - المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

(٢) شرح معاني الآثار: ج٤/ ٨٨.

(٣) كشف القناع: ج١/ ١٤٧.

٢- ما روى عن صالح بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف: أن عبد

الرحمن فضل بنى أم كلثوم بنجل قسمه بين ولده (١)

وبذلك ثبت أن عبد الرحمن بن عوف - عليه السلام - قد فضل بعض

أولاده فيما أعطاهم على بعض، ولم ينكر ذلك عليه منكر. (٢)

٣- ما رواه نافع عن بكير بن الأشج عن بن لهيعة عن بن وهب: أن

ابن عمر قطع ثلاثة رؤوس أو أربعة لبعض ولده دون بعض، ويقول

بكير: حدثني أنقاسم بن عبد الرحمن الأنصاري: أنه اتطلق هو وابن عمر

حتى أتوا رجلاً من الأنصار، فساوموه بأرض له فاشترواها منه، فأتاه

رجل فقال: إني رأيت أنك اشتريت أرضاً وتصدقت بها، قال ابن

عمر: فإن هذه الأرض لابني وافد، فإنه مسكين، نحله إياها دون

ولده. (٣)

١- شرح معاني الآثار: ج ٤/ ٨٨ رقم ٥٤٠٦ - باب الرجل ينحل بعض بنيه دون

بعضه نصاب الدارعة لأخاؤهم التولية: ج ٤/ ١٦٣ - باب ما يملك به

من كتاب الهبة - دار الحديث بمصر ط ١٣٥٧ هـ، وهذا الأثر مروى عن يونس

بن عبد الأعلى عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن ميثاق بن عبد

الرحمن بن عوف، ورجاله ثقات، ويونس قال عنه الذهبي: روى عن بن وهب

وابن عيينة، وروى عنه بن خزيمة وأبو عواله، وثقه أبو حاتم وغيره وعلوه

بالحفظ والعقل.

ميزان الاعتدال: للذهبي - ج ٤/ ٤٨١ رقم ٩٩٠٩ - دار المعرفة للطباعة والنشر -

بيروت.

٢- شرح معاني الآثار: ج ٤/ ٨٨ رقم ٥٤٠٦ - باب ما يملك به

التسليم الكبير للذهبي: ج ١/ ١٧٨ رقم ١٢٧٨٥ - باب ما يملك به

على أن أمره بالمسوية بينهم في العتية على الاختيار من الإيجاب من كتاب

الهبة مكنية دار الباز بمكة المكرمة ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

وهذا الأثر في رواه بن لهيعة وفيه مقال، حيث قال عنه بن حجر: كثر عنه

المنكير في روايته، وقال ابن حبان: كان صالحاً، ومع ذلك فإن روايته بن وهب

عنهصالحة وصحيحة، وقال عنه علاء الدين رضا في نهاية اعتبار العمل على

تضعيف حديثه، وكذلك جلال الدين السيوطي في أسماء المحدثين.

مجلة كلية الشريعة والقانون بأسبوط العدد ٨/ ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩

يستفاد من ذلك: أن عبد الله بن عمر "رضي الله عنهما" فضل بعض ولده دون بعض وذلك لسبب معين وهو فقره وحاجته، وذلك إن دل فإتما يدل على جواز تفضيل بعض الأولاد دون بعض لسبب من الأسباب، ولو كان ذلك غير جائز لما فعله عبد الله بن عمر وهو من كبار الصحابة.

٤- ولأن بعضهم اختص بمعنى يقتضى العطية، فجاز أن يختص بها، كما لو اختص القرابة.^(١)

٥- ولأنه أيضاً تصرف في خالص ملكه، لاحق لأحد فيه.^(٢)

أدلة الفريق الثاني:

استدل أصحاب هذا الرأي على عدم جواز تخصيص أو تفضيل بعض الأولاد على بعض في العطايا أو الهبات لسبب معين بما يأتي:

- ١- ما روي عن حصين عن عامر قال: سمعت النعمان بن بشير -رضي الله عنه- وهو على المنبر يقول: أعطاني أبي عطية، فقالت عمرة بنت رواحة: لا أرضى حتى تشهد رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، فأتى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فقال: إني أعطيت ابني من عمرة بنت رواحة عطية، فأمرتني أن أشهدك

= تعريف أهل التدريس بمراتب الموصوفين بالتدليس: لأبي الفضل أحمد بن حجر العسقلاني - ج ١/ ٥٤ رقم ١٤٠ - مكتبة المنار الأردن - الطبعة الأولى، تهذيب التهذيب: أحمد بن حجر العسقلاني - ج ٢/ ٣٤٧ رقم ٦٤٨ - مطبعة دار المعارف النظامية بالهند - الطبعة الأولى ١٣٢٦ هـ، نهاية الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط: علاء الدين رضا - ج ١/ ١٩٠ رقم ٥٨ - دار الحديث بالقاهرة - الطبعة الأولى ١٩٨٨ م، أسماء المدلسين: جلال الدين السيوطي - ص ٦٦ رقم ٢٩ - دار الجيل بيروت - الطبعة الأولى.

(١) المغني: ج ٨/ ٢٥٨.

(٢) بدائع الصنائع: ج ٦/ ١٢٧.

يا رسول الله، قال: "أعطيت سائر ولدك مثل هذا؟" قال: لا، قال: "فاتقوا الله واعدلوا بين أولادكم" قال: فرجع فرد عطيته^(١).

وجه الدلالة من الحديث:

الناظر في هذا الحديث يجد أن النبي -ﷺ- لم يستفصل من بشير في عطيته، ولم يرد أن النبي -ﷺ- سألته عن سبب العطية كونها للحاجة أو للمرض أو للاشتغال بالعلم، وذلك إن دل فإنما يدل على المنع من التفضيل أو التخصيص^(٢).

٢- الأمر بالعدل بين الأولاد الوارد في الحديث يقتضي الوجوب، ولأن تفضيل بعضهم يورث بينهم العداوة والبغضاء وقطيعة الرحم، فمنع منه^(٣).

٣- يقول الإمام البهوتي رحمه الله:

"ولا فرق في امتناع التخصيص والتفضيل بين كون البعض ذا حاجة، أو زماته، أو عمى، أو عيال، أو صلاح، أو علم، أو لا، ولا فرق بين كون البعض الآخر فاسقاً، أو مبتدعاً، أو مبذراً أو لا، وهو ظاهر كلام الأصحاب، ونص عليه في رواية يوسف بن موسى في الرجل له الولد البار الصالح وآخر غير بار: لا ينيل البار دون الآخر. أهـ"^(٤)

(١) صحيح البخاري: ج٢/٩١٤ رقم ٢٤٤٧ - باب الإشهاد في الهبة من كتاب الهبة وفضلها.

(٢) الكافي لابن قدامة: ج٢/٤٦٦، الواضح في شرح مختصر الخرقي: نور الدين أبو طالب عبد الرحمن البصري الضرير - ج٢/٣٦٢ - مكتبة الأسد بمكة المكرمة - الطبعة الثالثة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

(٣) أوجز المسالك: ج١٤/١٧٦.

(٤) كشاف القناع: ج١٠/١٤٧.

المناقشة والترجيح:

بعد معرفة أقوال الفقهاء وأدلتهم في مسألة تفضيل الآباء لبعض الأولاد على بعض لسبب معين، ولمعرفة الرأي الراجح منهما، فإنه لابد أولاً من مناقشة ما استدل به كل فريق على حده، حتى تستبين لنا الحجة القوية.

أولاً: بالنسبة لما استدل به الفريق الأول من بعض الآثار عن أبي بكر الصديق، وعبد الرحمن بن عوف، وعبد الله بن عمر وغيرهم، فإنه يمكن الرد على ذلك بما يأتي:

١- هذه الآثار جاءت مخالفة لقول النبي ﷺ - في الحديث السابق ذكره:

" أعطيت سائر ولدك مثل هذا؟ " قال: لا، قال: "فاتقوا الله واعدلوا بين أولادكم" قال: فرجع فرد عطيته .

٢- قول أبي بكر لا يعارض قول النبي ﷺ - ولا يحتج به معه^(١)

٣- فعل الصديق يحتمل أنه نحل معها غيرها، أو أنه نحلها وهو يريد أن ينحل غيرها، فأدركه المرض ونحوه.^(٢)

ويرد على ذلك:

بأن فعل الصديق ﷺ - يحتمل أنه خصها بعطيته لحاجتها وعجزها عن الكسب والتسبب فيه، مع اختصاصها بفضلها وكونها أم المؤمنين زوج رسول الله ﷺ - ، وغير ذلك من فضائلها.^(٣)

(١) المغني: ج٨/ ٢٥٧ .

(٢) كشاف القناع: ج١٠/ ١٤٨ .

(٣) المغني: ج٨/ ٢٥٧ .

وكذلك يمكن القول بالنسبة للآثار الواردة عن بعض الصحابة رضوان الله عليهم بأنهم إنما أعطوا أولادهم لحاجتهم إلى ذلك، أو لعجزهم عن الكسب أو لاشتغالهم بالعلم.

٤- رواية عبد الله بن عمر -رضي الله عنه- ليس فيها أنه لم ينحل الآخرين قبل ولا بعد بمثل ذلك، بل فيها أنه قال: واقد ابني مسكين، فصح أنه لم يكن نحله بعد كما نحل إخوته فألحقه بهم وأخرجه عن المسكنة، على أنها من طريق بن لهيعة وهو ساقط. (١)

ويرد على ذلك:

بأن فعل عبد الله بن عمر فيه ما يدل على أنه فعل ذلك لفقر ابنه ومسكنته وحاجته، أما بالنسبة لدرجة الأثر فقد سبق تخريجه، وأن رواية بن وهب عنه صحيحة وصالحة.

٥- رواية عبد الرحمن بن عوف منقطعة، ثم لو صحت فليس فيها أنه لم يسو قبل ولا بعد بينهم، فبطل كل ما تعلقوا به. (٢)

ويرد على ذلك:

بأن أثر عبد الرحمن بن عوف مروى عن يونس بن عبد الأعلى... الخ، ورجاله ثقات، ووثقه أبوحاتم، وبذلك تكون الرواية غير منقطعة، ولم يرد أن هناك من أنكر ذلك على عبد الرحمن بن عوف.

(١) المحلى: ج٩/ ١٤٩.

(٢) المحلى: ج٩/ ١٤٩.

ثانياً: أما ما استدل به الفريق الثاني فإنه يمكن الرد عليه بما يأتي:

١- بالنسبة لقولهم: أن النبي -ﷺ- لم يستفصل من بشير في عطيته.

فإنه يمكن الرد على ذلك: بأن ترك النبي -ﷺ- الاستفصال يجوز أن يكون لعلمه بالحال.

فإن قيل: لو علم النبي -ﷺ- بالحال لما قال: "ألك بنون سواه".^(١)

ويرد على ذلك:

بأنه يحتمل أن يكون السؤال هاهنا لبيان العلة، قال عليه السلام للذي سأله عن بيع الرطب بالتمر: "أينقص الرطب إذا يبس؟ قال: نعم، قال: فلا إذا".^(٢)، وقد علم أن الرطب ينقص، لكن نبه السائل بهذا على علة المنع من البيع، كذا ها هنا.^(٣)

٢- أما قولهم بأن التفضيل يمكن أن يؤدي إلى قطيعة الرحم. فإنه يمكن الرد على ذلك بأن التفضيل والتخصيص بدون سبب يدعو لذلك هو الذي يؤدي إلى قطيعة الرحم بين الأخوة، أما إذا كان الإعطاء

(١) أصل الحديث ما رواه مسلم عن الشعبي عن النعمان بن بشير، أن رسول الله -ﷺ- قال: "ألك بنون سواه" قال: نعم، قال: "فكلهم أعطيت مثل هذا" قال: لا، قال: "فلا أشهد على جور" صحيح مسلم: ج ٥/٦٦ رقم ٤٢٧٠ - باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة من كتاب الهبات.

(٢) سنن أبي داود: ج ٢/٢٧١ رقم ٣٣٥٩ - باب في التمر بالتمر من كتاب البيوع، وقال الشيخ الألباني: صحيح، صحيح بن حبان بترتيب بن بلبان: محمد بن حبان بن حاتم التميمي - ج ١١/٣٧٢ رقم ٤٩٩٧ باب البيع المنهي عنه من كتاب البيوع - مؤسسة الرسالة بيروت - الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م

(٣) الواضح في مختصر الخرقى: ج ٢/٣٦٢، المغني: ج ٨/٢٥٨ - ٢٥٩

لسبب معين كالفقر الشديد، أو العجز عن الكسب، أو الاشتغال بالعلم، فإنه يجب إعانته على ذلك .

ثالثاً: الترجيح :-

بعد مناقشة ما استدل به كلا الفريقين فإنني أميل والله أعلم بالصواب إلى ترجيح ما ذهب إليه أصحاب القول الأول من جواز تفضيل بعض الأولاد على بعض، إذا كان ذلك لسبب معين يقتضى حتمية التفضيل أو التخصيص، وذلك لما يأتي:

١- فعل كثير من الصحابة لذلك وفي مقدمتهم الصديق - عليه السلام - يدل على جواز التفضيل لسبب معين.

٢- يقول في ذلك شيخ الإسلام بن تيمية - رحمه الله -

" لكن إذا خص أحدهما بسبب شرعي: مثل أن يكون محتاجاً مطيعاً لله، والآخر غني عاص يستعين بالمال على المعصية ، فإذا أعطى من أمر الله بإعطائه، ومنع من أمر الله بمنعه فقد أحسن. أمه" (١)

٣- أصدرت لجنة الفتوى بالأزهر الشريف جواباً عن سؤال حول إمكانية التمييز بين الورثة، وتضمنت الفتوى ما يلي:

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية: جمع وترتيب/ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم - ج ٢٩٥/٣١ - مكتبة المعارف بالرباط - المغرب .

أولاً: يجب على الوالدين التسوية بين الأولاد في العطية والهدايا والإتفاق ما استطاعا إلى ذلك سبيلا، ولا يجوز الخروج عن هذا الأصل إلا لمبرر يأتي.

ثانياً: إذا أنفق أحد الوالدين على أحد الأولاد نفقة ذات قيمة بأن زوجه ودفع له مهر الزوجة، أو أنفق على تعليم بما أوصله إلى وظيفة ذات غناء، أو جهز إحدى بناته، كان عليه أن يعوض سائر ولده الآخرين بمقدار ما أنفقه على ولده الأول.

ثالثاً: يجوز تفضيل بعض الأولاد على بعض لمبرر شرعي، ومن المبررات الشرعية: العاهات المانعة من التكسب كالزمانة والعوى المانع والشلل، وكذلك العجز عن التكسب، والاشتغال بالعلم^(١)

وتجدر الإشارة إلى أن قصر الاشتغال بالعلم هنا على العلم الديني هو محل نظر، لأن ذلك يعتبر تضييقاً لمبرر له ، لأنه لا يخفى على أحد أن العلم سواء أكان دينياً أم دنيوياً فيه من الفائدة للمجتمع ما لا يخفى على أحد، إذ الإسلام يشجع على الاشتغال بالعلم سواء في الطب أو الهندسة أو الجيولوجيا مثلما يشجع على الاشتغال بالعلوم الدينية، ومن ثم فيجب أن يكون الاشتغال بالعلم بصفة مطلقة سبباً للتفضيل أو التخصيص.

(١) مجلة الأزهر - العدد الثالث من السنة الرابعة عشرة، نقلاً عن الدكتور/ وهبة الزحيلي: الفقه الإسلامي وأدلته - ج ٥/ ٣٦ هامش (١) - دار الفكر بدمشق - الطبعة الثالثة ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.

٤- وهذا هو ما أفنت به اللجنة العلمية الدائمة للبحوث العلمية

والإفتاء، حيث جاء في فتوى لها:

"ولا يجوز التفضيل إلا لمسوغ شرعي، لكون أحدهم مقعداً أو صاحب عائلة كبيرة، أو لاشتغاله بالعلم، أو صرف عطية عن بعض ولده لفسقه أو بدعته، أو لكونه يعصي الله فيما يأخذه. أهـ" (١)

٥- من الجدير بالذكر أن تفضيل بعض الأولاد على بعض لسبب ما، كالمرض المزمن مثلاً، فإن ذلك لا يؤدي إلى قطع الرحم، لأن بقية الأخوة لا يغضبهم ذلك، إذ الأخوة الصحيحة تتطلب منهم أن ينفقوا على أخ لهم في مثل هذه الحالة حتى ولو كان من عند أنفسهم، وكذلك يجوز التفاضل إذا كان أحد الورثة صغيراً يحتاج إلى تربية أو تعلم أو زواج في المستقبل مثلاً، وكان إخوته الكبار قد نالوا حظهم من ذلك، فهنا يحسن أن يتساوى بهم أخوهم الصغير. (٢)

٦- القول بعدم جواز تفضيل بعض الأولاد على بعض إذا توافر لذلك سبب ما، يؤدي إلى أن يقع بعض الآباء في الحرج ولو من الناحية النفسية، فمن غير المعقول أن يجد الأب ابنه مريضاً، أو يعجز عن التكسب، أو مشتغلاً بالعلم الديني أو

(١) فتاوى اللجنة العلمية الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: إعداد/ أحمد بن عبد الرزاق الدويش - ج ١٦ / ١٩٣ - الناشر/ الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء بالمملكة العربية السعودية.

(٢) أستاذنا الدكتور/ أمين عبد المعبود زغلول: رعاية الطفولة في الشريعة الإسلامية - ص ١٨٧ وما بعدها - مؤسسة نبيل للطباعة بالقاهرة - الطبعة الثانية ١٩٩٤ م.

الدنيوي ويستطيع أن يقدم له المساعدة فيتراخى عن ذلك بحجة المساواة بين الأولاد في العطية.

وبذلك يتضح أنه تجوز العطية لبعض الأولاد دون البعض الآخر، إذا توافر لذلك مبرر شرعي من المبررات السابقة.

الفرع الثاني

تفضيل بعض الأولاد على بعض لغير سبب

قد يحدث في كثير من الأوقات أن يقوم بعض الآباء بتفضيل أو تخصيص بعض الأبناء في العتية بدون سبب يدعو إلى ذلك، والناظر في كتب الفقهاء يجد أنهم قد اختلفوا في حكم هذه المسألة ومدى جوازها من عدمه، وخلافهم في ذلك ينبئ عن وجود رأيين اثنين:

الرأي الأول: وهو رأي جمهور الفقهاء من: الحنفية^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣).

(١) حاشية رد المحتار: ج٥/٦٩٦ وجاء فيها "ولو وهب في صحته كل المال للولد جاز وأثم. أه"، بدائع الصنائع: ج٦/١٢٧، الفتاوى الهندية: الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند - ج٤/٣١٩ - دار الفكر ط ١٤١١هـ - ١٩٩١م، المحيط البرهاني: محمود بن برهان الدين زاده - ج٦/١٧٤ - ١٧٦ ط دار إحياء التراث العربي.

(٢) حاشية على كفاية الطالب الرباني: الشيخ/علي الصعدي العدوي - ج٢/٢٠٩ - مطبعة مصطفى الحلبي ط ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م، الثمر الداني في تقريب المعاني: صالح عبد السميع الأبى الأزهرى - ص ٤١٠ - مطبعة مصطفى الحلبي - الطبعة الثانية ١٣٦٣هـ - ١٩٩٤م وجاء فيه "ويكره له كراهة تنزيه على المشهور أن يهب لبعض ولده ماله كله أو حله..... أه"، مسالك الدلالة على مسائل متن الرسالة: أحمد بن محمد بن الصديق - ص ٢٦٤ مكتبة القاهرة الطبعة الثانية، الكافي في فقه أهل المدينة المالكي: لابن عبد البر النمري القرطبي - ص ٥٣٠ - دار الكتب العلمية بيروت - الطبعة الثالثة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م، تقريب المعاني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني: عبد المجيد الشر نوبي الأزهرى ص ٢٣٤ - مطبعة مصطفى الحلبي.

(٣) الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع: محمد الشر بيني الخطيب - ج٢/٣٦٩ - دار الفكر بيروت ط ١٤١٥هـ، إعانة الطالبين حاشية على حل ألفاظ فتح المعين: أبي بكر محمد شطا الدمياطي - ج٣/١٥٣ دار الفكر للطباعة والنشر بيروت، التنبيه في الفقه الشافعي: إبراهيم بن يوسف الشيرازي - ص ١٣٨ - عالم الكتب بيروت ط ١٤٠٣هـ، الفتاوى الكبرى: لابن حجر الهيتمي ج٣/٣٦٣ - دار الفكر - وجاء فيها "يكره للأب والجد وإن علا كراهة تنزيه لا تحريم. أه".

حيث ذهبوا إلى استحباب التسوية بين الأولاد في العطايا، فإن فضل بعضهم على بعض في العطايا فإن ذلك جائز ولكن مع الكراهة. قال بذلك الرأي أيضاً: الليث، ورواية عن الثوري، وشريح، وجابر بن زيد، والحسن بن صالح^(١)، والقاسم بن عبد الرحمن، ومحمد بن المنكدر^(٢).

الرأي الثاني: وهو قول: أبو يوسف من الحنفية^(٣)، ورواية عن الإمام مالك^(٤)، و الإمام أحمد^(٥)، والظاهرية^(٦).

(١) المغني: ج٨/٢٥٦.

(٢) عمدة القاري شرح صحيح البخاري: بدر الدين العيني الحنفي - ج١٣/١٤٢ - دار إحياء التراث العربي بيروت.

(٣) الفتاوى الهندية: ج٤/٣٩١ وجاء فيها "وإن قصد به الإضرار سوى بينهم. أه"، حاشية رد المحتار: ج٥/٦٩٦.

(٤) شرح الزر قاني على موطأ الإمام مالك: محمد الزر قاني - ج٤/٤٣ - دار الجيل بيروت، قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية: محمد بن أحمد بن جزي - ص ٣٩٠ وجاء فيها "وروي عن مالك المنع وفقاً للظاهرية" - عالم الفكر القاهرة الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م، أسهل المدارك: ج٢/٢١٧.

(٥) منار السبيل في شرح الدليل: ج٢/٧٠٧، الفروع: محمد بن مفلح المقدسي - ج٤/٤٨٧ - دار الكتب العلمية بيروت ط ١٤١٨ هـ، المغني: ج٨/٢٥٦ وجاء فيه "فإن خص بعضهم بعطيته أو فاضل بينهم فيها أثم، ووجب عليه التسوية. أه"، حاشية اللبدي على نيل المأرب في الفقه الحنبلي: عبد الغني ياسين اللبدي النابلسي - ص ٢٥٨ - دار البشائر الإسلامية بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.

(٦) المحلى: ج٩/١٤٢ - وجاء فيه "ولا يحل لأحد أن يهب ولا أن يتصدق على أحد من ولده إلا حتى يعطي أو يتصدق على كل واحد منهم بمثل ذلك، ولا يحل أن يفضل ذكراً على أنثى فإن فعل فهو مفسوخ مردود أبداً. أه".

ذهبوا إلى أن التسوية بين الأولاد في العطية واجبة، والمفاضلة بينهم بالعطية لأحدهم أو التخصيص له دون الآخرين هي محرمة، ويأثم صاحبها.

قال بذلك الرأي أيضاً: طاووس، وسفيان الثوري في رواية، وإسحاق، وعروة، وابن المبارك، ومجاهد^(١)، وعطاء بن أبي رباح، وابن جريج، والنخعي، والشعبي، وابن شبرمة^(٢)، والبخاري^(٣)، وابن حبان^(٤)، وابن تيمية^(٥)، والشوكاني^(٦).

منشأ الخلاف:

قبل الخوض في أدلة كل من الفريقين، وترجيح رأي أحدهما على الآخر، وجدت من الأهمية بمكان أن أتكلم ولو بصورة موجزة عن

(١) شرح الزر قاني: ج٤/٤٢، تكملة المجموع: ج١٥/٣٧١، المغني: ج٨/٢٥٦
(٢) عمدة القاري: ج١٣/١٤٢ وجاء فيه "قال طاووس وعطاء بن أبي رباح، ومجاهد وعروة، وابن جريج والنخعي، والشعبي وابن شبرمة، وأحمد وإسحاق، وسائر الظاهرية: أن الرجل إذا نحل بعض بنيه دون بعض فهو باطل. أهـ"
(٣) صحيح البخاري: ج٢/٩١٣ حيث جاء فيه في باب الهبة للولد من كتاب الهبة: "وإذا أعطى بعض ولده شيئاً لم يجز حتى يعدل بينهم ويعطي الآخرين مثله. أهـ".

(٤) صحيح ابن حبان: ج١١/٤٩٨ وجاء فيه "ذكر الأمر بالتسوية بين الأولاد في النحل إذ تركه حيف".

(٥) مجموع فتاوى ابن تيمية: ج٣١/٢٩٧ وجاء فيها "لا يحل له أن ينحل بعض أولاده دون بعض، بل عليه أن يعدل بينهم. أهـ".

(٦) نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار: محمد بن علي بن محمد الشوكاني - ج٦/٨٠ - إدارة الطباعة المنبرية، السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار: محمد بن علي الشوكاني - ج٣/٣٠٢ دار الكتب العلمية بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - وجاء فيه: "أقول الأدلة قاضية بتحريم تخصيص بعض الأولاد بشئ دون البغض الآخر أوضح من شمس النهار. أهـ".

منشأ الخلاف بين الفقهاء، حتى تكون المسألة مكتملة الجوانب بين يدي القارئ الكريم.

أقول وبالله التوفيق: الناظر في أقوال الفقهاء يجد أنهم استندوا عند بحث هذه المسألة على حديث النعمان بن بشير، هذا الحديث جاء بروايات متعددة:

ففي صحيح البخاري: عن حصين عن عامر قال: سمعت النعمان بن بشير وهو على المنبر يقول: أعطاني أبي عطية، فقالت عمرة بنت رواحة: لا أَرْضَى حتى تشهد رسول الله - ﷺ -، فأتى رسول الله - ﷺ - فقال: إني أعطيت ابني من عمرة بنت رواحة عطية، فأمرتني أن أشهدك يا رسول الله، قال: "أعطيت سائر ولدك مثل هذا" قال: لا، قال: "فاتقوا الله واعدلوا بين أولادكم" قال: فرجع فرد عطيته. ^(١)

وفي رواية: "اعدلوا بين أولادكم في العطية" ^(٢).

وفي رواية أخرى: "فقال: إني نحللت ابني هذا غلاماً، فقال: أكل ولدك نحللت مثله؟" قال: لا، قال: "فارجعه" ^(٣).

وفي صحيح مسلم: ذكر الإمام مسلم رحمه الله حديث النعمان بن بشير بروايات عدة في كتاب الهبة، في باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة:

(١) سبق تخريج الحديث: ص ٢٠ من البحث.
(٢) صحيح البخاري: ج ٢/ ٩١٣ - باب الهبة للولد من كتاب الهبة وفضلها.
(٣) صحيح البخاري: ج ٢/ ٩١٣ رقم ٢٤٤٦ - باب الهبة للولد من كتاب الهبة وفضلها.

الرواية الأولى: عن حميد بن عبد الرحمن، وعن محمد بن النعمان بن بشير، عن النعمان بن بشير قال: إن أباه أتى به رسول الله -ﷺ- فقال: "إني نحلّت ابني هذا غلاماً كان لي، فقال رسول الله -ﷺ-: "أكل ولدك نحلته مثل هذا؟" فقال: لا، فقال رسول الله -ﷺ-: "فارجعه".

الرواية الثانية: عن حميد بن عبد الرحمن ومحمد بن النعمان عن بن بشير، قال: أتى بي أبي إلى رسول الله -ﷺ- فقال: إني نحلّت ابني هذا غلاماً، فقال: "أكل بنيك نحلّت" قال: لا، قال: "فاردده".

الرواية الثالثة: في رواية يونس ومعمّر: "أكل: بنيك"، وفي حديث الليث وابن عيينة: "أكل ولدك".

الرواية الرابعة: حدثنا جرير عن هشام بن عروة عن أبيه قال: حدثنا النعمان بن بشير، قال: وقد أعطاه أبوه غلاماً، فقال له النبي -ﷺ-: "ما هذا الغلام؟" قال: أعطانيه أبي، قال: "فكل إخوته أعطيته كما أعطيت هذا؟" قال: لا، قال: "فرده".

الرواية الخامسة: عن حصين عن الشعبي عن النعمان بن بشير قال: تصدق علي أبي ببعض ماله، فقالت أمي عمرة بنت رباحة: لا أرضى حتى تشهد رسول الله -ﷺ-، فانطلق أبي إلى النبي -ﷺ- ليشهده على صدقتي، فقال له رسول الله -ﷺ-: "أفعلت هذا بولدك كلهم؟" قال: لا، قال: "اتقوا الله واعدلوا في أولادكم"، فرجع أبي فرد تلك الصدقة.

الرواية السادسة: عن أبي حيان التيمي عن الشعبي عن النعمان بن بشير: أن أمه بنت رواحة سألت أباه بعض الموهبة من ماله لابنها، فالتوى بها سنة، ثم بدا له، فقالت: لا أرضى حتى تشهد رسول الله ﷺ - على ما وهبت لابني، فأخذ أبي بيدي وأنا يومئذ غلام، فأتى رسول الله ﷺ - فقال: يا رسول الله إن أم هذا بنت رواحة أعجبها أن أشهدك على الذي وهبت لابنها، فقال رسول الله ﷺ -: "يا بشير: ألك ولد سوى هذا؟" قال: نعم، فقال: "أكلهم وهبت له مثل هذا" قال: لا، قال: "فلا تشهدني إذاً، فإني لا أشهد على جور".

الرواية السابعة: عن إسماعيل عن الشعبي عن النعمان بن بشير أن رسول الله ﷺ - قال: "ألك بنون سواه؟" قال: نعم، قال: "فكلهم أعطيت مثل هذا؟" قال: لا، قال: "فلا أشهد على جور".

الرواية الثامنة: عن عاصم الأحول عن الشعبي عن النعمان بن بشير أن رسول الله ﷺ - قال لأبيه: "لا تشهدني على جور".

الرواية التاسعة: عن إسماعيل بن إبراهيم عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن النعمان بن بشير قال: انطلق بي أبي يحمنني إلى رسول الله ﷺ - فقال: يا رسول الله أشهد أني قد نحللت النعمان كذا وكذا من مالي، فقال: "أكل بنيك قد نحللت مثل ما نحللت النعمان؟" قال: لا، قال: "فأشهد على هذا غيري"، ثم قال: "أيسرك أن يكونوا إليك في البر سواء"، قال: بلى، قال: "فلا إذاً".

الرواية العاشرة: عن بن عون الشعبي عن النعمان بن بشير قال: نحلني أبي نخلًا، ثم أتى بي إلى رسول الله ﷺ ليشهده فقال: "أكل

ولذلك أعطيته هذا؟" قال: لا، قال: "أليس تريد منهم البر مثل ما تريد من ذا؟" قال: بلى، قال: "فإني لا أشهد".

قال بن عون: فحدثت به محمداً، فقال: إنما تحدثنا أنه قال: "قاربوا بين أولادكم".

الرواية الحادية عشرة: عن أبي الزبير عن جابر قال: قالت امرأة بشير: اتحل ابني غلامك، وأشهد لي رسول الله -ﷺ-، فأتى رسول الله -ﷺ- فقال: إن ابنة فلان سألتني أن أتحل ابنها غلامي، وقالت: أشهد لي رسول الله -ﷺ- فقال: "أله أخوة؟" قال: نعم، قال: "أفكلهم أعطيت مثل ما أعطيته؟" قال: لا، قال: "فليس يصلح هذا، وإني لا أشهد إلا على حق".^(١)

ومن الجدير بالذكر أن المدقق في الروايات السابقة يجد أن أغلبها قد تحدثت عن العطية على أساس أنها غلام نحله بشير لابنه النعمان، ومع ذلك فقد تجد البعض يعترض على ذلك على أساس أنه وردت رواية في صحيح بن حبان تشير إلى أن العطية لم تكن غلاماً، وإنما كانت حديقة، وإليك أيها القارئ الكريم نص رواية بن حبان:

ما روى عن أبي حريز أن عامراً حدثه أن النعمان بن بشير قال: إن والدي بشير بن سعد أتى رسول الله -ﷺ- فقال: يا رسول الله إن عمرة بنت ربيعة نفست بغلام، وإني سميتُه نعمان، وإنها أبت أن

(١) صحيح مسلم: ج ٥/ ٦٥ - ٦٧، الأرقام بالترتيب/ من ٤٢٦٢ - ٤٢٧٤، باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة من كتاب الهبات.

تربيته حتى جعلت له حديقة من أفضل ما هو لي، وإنها قالت: أشهد النبي -ﷺ- على ذلك، فقال له النبي -ﷺ-: "هل لك ولد غيره؟" قال: نعم، قال: "لا تشهدني إلا على عدل، فإني لا أشهد على جور".^(١)

ويطوق على ذلك أبو حاتم -رحمه الله- في محاولة منه للجمع بين هذه الروايات المختلفة بقوله :

تباين الألفاظ في قصة النحل الذي ذكرناه قد يوهم عالماً من الناس أن الخبر فيه تضاد وتهاتر^(٢) وليس كذلك: لأن النحل من بشير لابنه كان في موضعين متباينين:

وذاك أن أول ما ولد النعمان أبت عمرة أن تربيته حتى يجعل له بشير حديقة، ففعل ذلك، وأراد الإشهاد على ذلك، فقال النبي -ﷺ-: "لا تشهدني إلا على عدل، فإني لا أشهد على جور".

وبناءً على ذلك فإن هذا اللفظ يفيد أن الحيف في النحل بين الأولاد غير جائز، فلما أتى على الصبي مدة قالت عمرة لبشير: اتحل ابني هذا ، فالتوى عليها سنة أو سنتين على ما في خبر أبي حيان التيمي والمغيرة عن الشعبي، فتحله غلاماً، فلما جاء المصطفى -ﷺ- ليشهده قال: "لا تشهدني على جور"، ويشبه أن يكون النعمان قد نسي الحكم

(١) صحيح ابن حبان: ج ١١/٥٠٦ رقم ٥١٠٧ - من كتاب الهبة.

(٢) التهاتر: هو القول الذي ينقض بعضه بعضاً.

الزاهر في معاني كلمات الناس: أبوبكر محمد بن القاسم الأنباري - ج ١/٣٩٨.

رقم ٤٠٥ - مؤسسة الرسالة - بيروت ط ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

الأول، أو توهم أنه قد نسخ، وقوله -ﷺ-: لا تشهدني على جور" في الكرة الثانية زيادة تأكيد في نفي جوازه.^(١)

ويعلق العلامة الكاندهلوي على ذلك بقوله:

ظهر لي وجه آخر في الجمع يسلم من هذا الخدش ولا يحتاج إلى جواب، وهو أن عمرة لما امتنعت من تربيته إلا أن يهب له شيئاً، وهبه الحديقة تطيباً ل خاطرها، ثم بدا له فارتجعها لأنه لم يقبضها منه أحد غيره، فعاودته عمرة في ذلك، فمأطلها سنة أو سنتين، ثم طابت نفسه أن يهب له بدل الحديقة غلاماً، ورضيت عمرة بذلك إلا أنها خشيت أن يرتجعه أيضاً، فقالت: أشهد على ذلك رسول الله -ﷺ-، تريد بذلك تثبيت العطية وأن تأمن من رجوعه فيها، ويكون مجيئه إلى النبي -ﷺ- - للإشهاد مرة واحدة وهي الأخيرة، وغاية ما فيه أن بعض الرواة حفظ ما لم يحفظه بعض، أو كان النعمان يقص بعض القصة تارة وبعضها أخرى، فسمع كل ما رواه فافتصر عليه. أهـ.^(٢)

خلاصة القول: بعد عرض أغلب الروايات المختلفة لحديث النعمان

بن بشير ونظراً لاختلاف بعضها عن البعض الآخر وتباين ألفاظها، فقد اختلفت وجهة نظر الفقهاء في الحكم على مسألة عطية الآباء للأبناء كل حسب فهمه للحديث السابق ذكره، وتمخض الخلاف فيما بينهم حتى انقسموا إلى فريقين، أحدهما يرى استحباب التسوية بين الأولاد في العطية، وإن حدث التفضيل فهو جائز مع الكراهة، والآخر يرى وجوب التسوية بين الأولاد في العطية وحرمة التفضيل أو التخصيص

(١) صحيح بن حبان: ج ١١/ ٥٠٦.

(٢) أوجز المسالك: ج ١٤/ ١٧٤.

فيما بينهم، وهذا ما ذكرناه سابقاً، وسوف أقوم بمشيئة الله تعالى بعرض الأدلة التي استند عليها كل فريق منهما، وهاك بيئاتها:-

أدلة الفريق الأول:

استدل أصحاب هذا الرأي بأدلة من السنة والآثار والمعقول :
أولاً: من السنة:-

١- ما ورد أن النعمان بن بشير نحله أبوه شيئاً من ماله، وأراد أبوه أن يشهد النبي -ﷺ- على ذلك، فقال رسول الله -ﷺ- : "أكل ولدك نحلته مثل هذا؟" قال: لا، قال: "فارجع، فرجع فرد عطيته." (١)

وجه الدلالة: يستفاد من هذا الحديث أن النبي -ﷺ- إنما أمره بالرجوع وامتنع من الشهادة، فدل ذلك على عدم كمالها، ولو كانت باطلة لقال عليه الصلاة والسلام إنها باطلة. (٢)

٢- قوله -ﷺ- : "فأشهد على هذا غيري" (٣)

وجه الدلالة: احتج بذلك الإمام الشافعي رحمه الله - وموافقوه على أساس أن ذلك لو كان حراماً أو باطلاً لما قال هذا الكلام، فإن قيل: قاله تهديداً، قلنا: الأصل في كلام الشارع غير هذا، ويحتمل عند إطلاقه صيغة أفعّل على الوجوب أو النذب، فإن تعذر ذلك فعلى الإباحة (٤)، وهذا يدل على صحة الهبة لأنه لم يأمر بردها، وإنما أمره

(١) سبق تخريج الحديث: ص ٣٣ من البحث.

(٢) الفواكه الدواني على رسالة بن أبي زيد القيرواني: أحمد بن غنيم بن سالم بن مهنا النفراوي المالكي - ج ٢/٢٢٣ - مطبعة مصطفى الحلبي - الطبعة الثالثة ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م، أسهل المدارك: ج ٢/٢١٧.

(٣) سبق تخريج الحديث: ص ٣٤ من البحث.

(٤) شرح النووي على صحيح مسلم: محي الدين بن شرف النووي - ج ١١/٦٦ - دار إحياء التراث العربي بيروت - الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ.

بتأكيدھا بإشهاد غيره عليها. (١)

٣- قوله -ﷺ- : لا أشهد على جور". (٢)

وجه الدلالة: احتجوا بذلك على أساس أن الحديث فيه ما يدل على أنه حرام، لأن الجور هو الميل عن الاستواء والاعتدال، وكل ما خرج عن الاعتدال فهو جور، سواء كان حراماً أو مكروهاً، وبذلك يمكن تأويل الجور على أنه مكروه كراهة تنزيه. (٣)

ثانياً: من الآثار:-

لقد ورد أن عبد الرحمن بن عوف فضل بني أم كلثوم بنحل قسمه بين ولده، وهذا أبوبكر -ﷺ- قد أعطى عائشة -رضي الله عنها- دون سائر ولده، ورأى ذلك جائزاً، ورأته هي كذلك، ولم ينكره عليهما أحد من أصحاب النبي -ﷺ-، فكيف يجوز لأحد أن يحمل فعل هؤلاء على خلاف قول النبي -ﷺ-، لكن قول النبي -ﷺ- عندنا فيما ذكرنا من ذلك إنما كان على سبيل الاستحباب، كاستحباب التسوية بين أهله في العطية، وترك التفضيل لحرهم على مملوكهم، ليس على أن ذلك مالا يجوز غيره، ولكن على استحبابه لذلك وغيره في الحكم جائز كجوازه. (٤)

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: أبو عمر يوسف بن عبد البر - ج ٢٢٦/٧ وما بعدها - ط وزارة عموم الأوقاف والشئون الإسلامية بالمغرب - عام ١٣٨٧ هـ

(٢) سبق تخريج الحديث ص ٣٥ من البحث.

(٣) شرح النووي: ج ١/٦٦، عون المعبود شرح سنن أبي داود: محمد شمس الدين الحق العظيم آبادي - ج ٣٣٣/٩ - دار الكتب العلمية بيروت - الطبعة الثانية ١٤١٥ هـ.

(٤) شرح معاني الآثار: ج ٤/٨٨، نصب الرأية: ج ٤/١٦٣، مغني المحتاج: ج ٣/٥٦٧.

ثالثاً: من المعقول:

١- الإجماع منعقد على أن للرجل أن يهب في وصيته جميع ماله للأجانب دون أولاده، فإذا كان ذلك للأجنبي فهو للولد أخرى.^(١)

٢- ولأنه رشيد صحيح وهب ماله من لو وهبه لغيره معه لجاز، فإذا أفرد به جاز، أصله إذا وهبه لأجنبي، ولأن في حال الصحة لا اعتراض لأحد عليه في ماله، وإنما الاعتراض حال المرض.^(٢)

٣- العلة في كراهة تفضيل بعض الأولاد على بعض أن عطية الأب كل ماله أوجله لبعض الأولاد يؤدي إلى عقوق الباقين وحرمانهم، ويؤدي إلى تباغضهم، والمطلوب الحرص على المواصلة والمودة والعدل بينهم.^(٣)

يقول في ذلك بن عبد البر - رحمه الله - :فصح بهذا كله مذهب مالك والثوري والشافعي ومن قال بقولهم في استحباب ترك التفضيل بين الأبناء في العطية وإمضائه إذا وقع، لأنه غاية في ترك الأفضل، كما لو أعطى لغير رحمه وترك رحمه كان مقصراً عن الحق وتاركاً للأفضل، ونفذ مع ذلك فعله.^(٤)

(١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد: محمد بن أحمد بن رشد القرطبي - ج٣/٣٣١ - مكتبة المعارف للنشر والتوزيع بالرباط - عام ١٤١٩هـ.

(٢) الإشراف على مسائل نكت الخلاف: أبو محمد عبد الوهاب البغدادي - ج٢/٦٧٦ رقم ١٢٠٢ - دار بن حزم للطباعة والنشر - الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

(٣) الفواكه الدواني: ج٢/٢٢٣، أسهل المدارك: ج٢/٢١٧.

(٤) التمهيد: ج٧/٢٣٣.

أدلة الفريق الثاني:

استدل أصحاب هذا الرأي بأدلة من السنة والآثار والمعقول:

أولاً: من السنة:-

١- ما روي عن النعمان بن بشير قال: تصدق علي أبي ببعض ماله، فقالت أُمي عمرة بنت رواحة:

لا أَرْضَى حَتَّى تَشْهَدَ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ-، فجاء أبي إلى رسول الله -ﷺ- ليشهده على صدقته، فقال: "أكل ولدك أعطيت مثله؟" قال: لا، قال: "فاتقوا الله واعدلوا بين أولادكم"، قال: فرجع أبي فرد تلك الصدقة، وفي لفظ قال: "فاردده"، وفي لفظ قال: "فارجعه"، وفي لفظ قال: "لا تشهدني على جور"، وفي لفظ قال: "أشهد على هذا غيري"، وفي لفظ: "سو بينهم"، وهو حديث صحيح متفق عليه. (١)

وجه الدلالة: هذا الحديث هو دليل على التحريم، لأنه -ﷺ- سماه جوراً وأمر برده، وامتنع من الشهادة عليه، والجور حرام، والأمر يقتضي الوجوب (٢)، وقوله -ﷺ-: "فارجعه"، فالارتجاع هنا يقتضي بطلان الهبة. (٣)

يقول بن القيم رحمه الله:

وقال -ﷺ- "أشهد على هذا غيري": تهديداً له، وإلا فمن الذي

(١) سبق تخريج الحديث في البخاري ومسلم.

(٢) المغني: ج٨/٢٥٧، كشف القناع: ج١٠/١٤٣، الواضح في شرح مختصر الخرقى: ج٢/٣٦١.

(٣) بداية المجتهد: ج٢/٣٣١.

يطيب قلبه من المسلمين أن يشهد على ما حكم النبي ﷺ - بأنه جور وأنه لا يصلح، وأنه على خلاف تقوى الله، وأنه على خلاف العدل.^(١)

٢- ما رواه البخاري - رحمه الله - : أن النبي ﷺ - اشترى من عمر بغيراً ثم أعطاه ابن عمر، وقال: "اصنع به ما شئت".^(٢)

وجه الدلالة: يستفاد من هذا الحديث أن النبي ﷺ - لو سأل عمر أن يهب البعير لابنه عبد الله لبادر إلى ذلك، لكنه لو فعل لم يكن عدلاً بين بني عمر، فلذلك اشتراه منه ثم وهبه لعبد الله.^(٣)

ثانياً: الآثار:-

١- ما روي أن أبا بكر - رضي الله عنه - نحل عائشة ابنته عشرين وسقاً من ماله بالغابة، فلما حضرته الوفاة قال: والله يا بنية ما من الناس أحد أحب إلي غنىً بعدي منك.... الخ.^(٤)

يقول بن قدامة - رحمه الله - : يحتمل أن أبا بكر - رضي الله عنه - خصها بعتيته لحاجتها وعجزها عن الكسب والتسبب فيه، مع اختصاصها بفضلها وكونها أم المؤمنين زوج رسول الله - ﷺ - ، وغير ذلك من فضائلها.

ويحتمل أن يكون قد نحلها ونحل غيرها من ولده، أو نحلها وهو

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين: محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية -

ج ٢/ ٣٨٩ - مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة ط ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م.

(٢) صحيح البخاري: ج ٢/ ٩١٣ باب الهبة للولد من كتاب الهبة وفضلها.

(٣) فتح الباري بشرح صحيح البخاري: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني -

ج ٥/ ٢١٢ - دار الفكر

(٤) سبق تخريجه: ص ١٧ من البحث.

يريد أن ينحل غيرها فأدركه الموت قبل ذلك^(١)

٢- ما روي عن بن سيرين أن سعد بن عبادة قسم ماله بين بنيه في حياته، فولد له بعدما مات، فلقي عمر أبا بكر فقال له: ما نمت الليلة من أجل بن سعد، هذا المولود لم يترك له شيء، فقال أبو بكر: وأنا والله فأتطلق بنا إلى قيس بن سعد نكلمه في أخيه، فأتيناه فكلمناه فقال قيس، أما شيء أمضاه سعد فلا أردّه أبداً، ولكن أشهد كما أن نصّبي له.^(٢)

٣- أورد بن حزم - رحمه الله - أثراً كثيرة عن معاوية بن حيدر، ومجاهد، وعروة، وطاووس، وجريج، وعطاء بن أبي رباح، كلها فيها دلالة على منع التفضيل، والأمر بالتسوية بين الأولاد.^(٣)

ثالثاً: من المعقول:-

١- لأن تفضيل بعض الأولاد على بعض يورث العداوة والبغضاء وقطيعة الرحم فمنع منه، كتزويج المرأة على عمتها أو خالتها^(٤)، فإن خص بعضهم أو فضله فعليه التسوية بالرجوع، أو إعطاء الآخر حتى يستووا.^(٥)

(١) المغني: ج٨/٢٥٧.

(٢) مصنف عبد الرزاق: عبد الرزاق بن همام الصنعاني - ج٩/٩٨ رقم ١٦٤٩٨ - المكتب الإسلامي بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال: علي بن حسام الدين المتقي الهندي - ج١١/٣٩ رقم ٣٠٤٦٩ - مؤسسة الرسالة بيروت عام ١٩٨٩م.

(٣) المحلى: ج٩/١٤٣.

(٤) المغني: ج٨/٢٥٧، الكافي لابن قدامة: ج٢/٤٦٥.

(٥) المبدع في شرح المقنع: إبراهيم بن محمد بن مفلح - ج٥/٣٧٢ - المكتب الإسلامي بيروت - ط ١٤٠٠هـ.

٢- التسوية هي مقدمة الواجب، لأن قطع الرحم والعقوق محرمان، فما يؤدي إليهما يكون محرماً، والتفضيل مما يؤدي إليهما^(١).

المنافسة والترجيح:

بعد معرفة أقوال الفقهاء وأدلتهم بالنسبة لمسألة تفضيل بعض الأولاد على بعض بدون سبب يدعو لذلك التفضيل أو التخصيص، فإنه لحريّ بنا أن نناقش ما استدل به الفريقان المختلفان من هؤلاء الفقهاء حتى نصل في النهاية إلى الرأي الراجح في هذه المسألة.

أولاً: بالنسبة لما استدل به الفريق الأول فإنه يمكن الرد عليه بما يأتي:

١- بالنسبة لقولهم: إن النبي ﷺ إنما أمره بالرجوع وامتنع من الشهادة فدل ذلك على عدم كمالها.

هذا الاحتجاج فيه نظر: لأن معنى قوله "فارجعه" أي لا تمض هذه الهبة المذكورة، ولا يلزم من ذلك تقدم صحة الهبة^(٢).

٢- أما قولهم في حديث النبي ﷺ - "أشهد على هذا غيري" بأن هذا يدل على صحة الهبة، لأنه لم يأمر بردها وإنما أمره بتأكيدا بإشهاد غيره عليها.

يمكن الرد على ذلك من ناحيتين:

(١) فتح الباري: ج٥/٢١٤.

(٢) فتح الباري: ج٥/٢١٤.

الأولى: أن هذا أمر تهديد من النبي -ﷺ- لا إباحة ، لأن تلك العطية كانت جوراً بنص الحديث، ورسول الله -ﷺ- لا يأذن لأحد أن يشهد على صحة الجور ، ومن ذا الذي كان يشهد على صحة العطية وقد أبى رسول الله -ﷺ- أن يشهد عليها، وأخبر أنها لا تصلح وأنها جور وأنها خلاف العدل.^(١)

الثانية: قول النبي -ﷺ-: "فأشهد على هذا غيري" ليس بأمر، لأن أدنى أحوال الأمر الاستحباب والندب، ولا خلاف في كراهة هذا، وكيف يجوز أن يأمره بتأكيد مع أمره برده وتسميته إياه جوراً، وحمل الحديث على هذا حمل لحديث النبي -ﷺ- على التناقض والتضاد، ولو أمر النبي -ﷺ- بإشهاد غيره لامتنل بشير لأمره ولم يرد، وإنما هذا تهديد له على هذا، فيفيد ما أفاده النهي عن إتمامه.^(٢)

٣- أما قولهم إن معنى الجور: الميل عن الاستواء.....الخ.

فيرد على ذلك بأن: تسمية النبي -ﷺ- لذلك جوراً، فهذا إن دل فإتما يدل على تحريمه ، وأمره برده وامتنع عن الشهادة عليه، والجور: حرام، والأمر يقتضي الوجوب.^(٣)

٤- أما ما استدلوا به من الآثار عن بعض الصحابة رضوان الله عليهم كأبي بكر الصديق وعبد الرحمن بن عوف وغيرهم، فإنه يمكن الرد على ذلك:

(١) تحفة المودود بأحكام المولود: محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي - ص/٢٢٨ -

مكتبة دار البيان بدمشق - الطبعة الأولى ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م.

(٢) المغني: ج٨/٢٥٨.

(٣) المغني: ج٨/٢٥٧، أوجز المسالك: ج٤/١٧٦.

بأنه من غير المعقول أن يكون هؤلاء الصحابة سمعوا من رسول الله -ﷺ- التحريم ومع ذلك قد خالفوا أوامره -ﷺ- ، ولكن وكما سبق القول فإنه ربما كان ذلك له مبرراته وأسبابه التي أجازت لهم ذلك التفضيل أو التخصيص.

يقول بن قدامة رحمه الله: ويحتمل أن أبا بكر -رضي الله عنه- خصها بعطيته لحاجتها وعجزها عن الكسب والتسبب فيه، مع اختصاصها بفضلها وكونها أم المؤمنين زوج رسول الله -ﷺ- ، وغير ذلك من فضائلها، ويحتمل أن يكون قد نحلها ونحل غيرها من ولده، أو نحلها وهو يريد أن ينحل غيرها فأدركه الموت قبل ذلك، ويتعين حمل حديثه على أحد هذه الوجوه، لأن حملة على مثل محل النزاع منهي عنه، وأقل أحواله الكراهة ، والظاهر من حال أبي بكر اجتناب المكروهات.^(١)

ثانياً: أما عمدة ما استدل به الفريق الثاني فهو حديث النعمان بن بشير، وقد أجاب عن ذلك الفريق الأول بأجوبة عشرة، ذكرها بن حجر في فتح الباري، والشيخ المطيعي في تكملة المجموع، والشيخ محمد الزرقاني في شرحه على الموطأ، وأوردها الشوكاتي في نيل الأوطار مختصرة مع زيادات مفيدة، وسوف أذكر إن شاء الله ما ذكره الشوكاتي:

١- إن الموهوب للنعمان كان جميع مال والده، حكاه ابن عبد البر، وتعقبه بأن كثيراً من طرق الحديث مصرحة بالبعضية، كما في

(١) المغني: ج٨/٢٥٧ وما بعدها، كشاف القناع: ج١٠/١٤٧ وما بعدها.

حديث الباب إن الموهوب كان غلاماً، في لفظ مسلم المذكور قال: "تصدق على أبي ببعض ماله".

٢- إن العطية المذكورة لم تنجز، وإنما جاء بشير يستشير النبي -ﷺ- في ذلك فأشار عليه بأن لا يفعل فترك.

ويجاب عنه: بأن أمره -ﷺ- له بالارتجاع يشعر بالتنجيز، وكذلك قول عمرة: "لا أرضى حتى تشهد رسول الله -ﷺ-".

٣- إن النعمان كان كبيراً، ولم يكن قد قبض الموهوب، فجاز لأبيه الرجوع.

أجاب الحافظ عن ذلك بقوله: وهو خلاف ما في أكثر طرق الحديث، خصوصاً قوله "ارجعه" فإنه يدل على تقدم وقوع القبض، والذي تظافت عليه الروايات أنه كان صغيراً وكان أبوه قابضاً له لصغره، فأمره برد العطية المذكورة بعدما كانت في حكم المقبوض.

٤- إن قوله "ارجعه" دليل الصحة، ولو لم تصح الهبة لم يصح الرجوع، وإنما أمره بالرجوع لأن للوالد أن يرجع فيما وهب لولده، وإن كان الأفضل خلاف ذلك، لكن استحباب التسوية رجح على ذلك، فلذلك أمره به.

قال في الفتح: وفي الاحتجاج فيه نظر، والذي يظهر أن معنى قوله "ارجعه" أي لا تمضي الهبة المذكورة، ولا يلزم من ذلك تقدم صحة الهبة.

٥- قوله "أشهد على هذا غيري" إذن بالإشهاد على ذلك، وإنما امتنع من ذلك لكونه الإمام، وكأته قال: لا أشهد لأن الإمام ليس من شأنه أن يشهد وإنما من شأنه أن يحكم، حكاة الطحاوي وارتضاه ابن القصار.

وأجيب عن ذلك: بأنه لا يلزم من كون الإمام ليس من شأنه أن يشهد أن يمتنع من تحمل الشهادة ولا من أدائها إذا تعينت عليه، والإذن المذكور المراد به التوبيخ لما تدل عليه بقية ألفاظ الحديث.

قال الحافظ: وبذلك صرح الجمهور في هذا الموضع.

وقال ابن حبان: قوله "أشهد" صيغة أمر، والمراد به نفي الجواز.

٦- التمسك بقوله "ألا سويت بينهم" على أن المراد بالأمر الاستحباب، وبالنهي التنزيه.

٧- قال الحافظ: وهذا جيد لولا ورود تلك الألفاظ الزائدة على هذه اللفظة، ولا سيما رواية "سو بينهم".

٧- المحفوظ في حديث النعمان "قاربوا بين أولادكم" لا سوا.

وأجيب: بأنكم لا توجبون المقاربة كما لا توجبون التسوية.

٨- التشبيه الواقع في التسوية بينهم بالتسوية منهم في بر الوالدين، قرينة تدل على أن الأمر للندب.

وأجيب عن ذلك: بأن إطلاق الجور على عدم التسوية والنهي عن

التفضيل يدلان على الوجوب، فلا

تصلح القرينة لصرفهما، وإن صلحت لصرف الأمر.

٩- ما تقدم عن أبي بكر من نحلته لعائشة، وعمر أنه نحل ابنه عاصماً دون سائر ولده، ولو كان التفضيل غير جائز لما وقع من الخليفتين.

قال في الفتح: وقد أجاب عروة عن قصة لعائشة بأن إختوها كانوا راضين، ويجاب بمثل ذلك عن قصة عاصم، على أنه لا حجة في فعلهما، لاسيما إذا عارض المرفوع من حديث رسول الله - ﷺ - .

١٠- إن الإجماع اتفق على جواز عطية الرجل ماله لغير ولده، فإذا جاز له أن يخرج جميع ولده من ماله لتمليك الغير جاز له أن يخرج بعض أولاده بالتمليك لبعضهم.

قال الحافظ: ولا يخفى ضعفه، لأنه قياس مع وجود النص.

يقول الشوكاني: فالحق أن التسوية واجبة وأن التفضيل محرم^(١).

الترجيح:

بعد معرفة أقوال الفقهاء في مسألة تفضيل أو تخصيص بعض الأولاد على بعض من قبل الآباء بغير سبب، وكذلك معرفة الأدلة التي استندوا إليها، فإنني أميل - والله أعلم بالصواب - إلى ترجيح الرأي الثاني الذي يذهب أصحابه إلى وجوب التسوية بين الأولاد في العطية، وحرمة تفضيل بعضهم على بعض لغير سبب، وذلك لما يأتي:

(١) نيل الأوطار: ج٦/ ٨٠، فتح الباري: ج٥/ ٢١٤، شرح الزرقاني: ج٤/ ٤٣،
تكملة المجموع: ج١٥/ ٣٧١.

أولاً: لقوة الأدلة التي استندوا إليها، وتفنيدهم لأدلة أصحاب القول الأول.

ثانياً: أن تفضيل الآباء لبعض الأولاد دون البعض الآخر يؤدي إلى وجود العداوة والضعينة بينهم، وذلك يترتب عليه كراهة بعض الأخوة للبعض الآخر ، بل من الممكن أن يفكر الابن المظلوم في الخلاص من أخيه الذي فضله والده عليه.

وذلك هو ما حدث تماماً من إخوة يوسف -عليه السلام- ، حيث غلب على ظنهم تفضيل أبيهم لأخيه يوسف عليهم، وحبه الشديد له دونهم، فتأمروا عليه ودبروا ما قصه القرآن عنهم في سورة يوسف، قال الله تعالى:

(إِذْ قَالُوا لِيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِمَّا نَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ، اقْتُلُوا يُوسُفَ أَوْ اطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ)^(١)

وجه الدلالة: يستفاد من الآيتين الكريمتين السابقتين أن يعقوب عليه السلام كان شديد الحب ليوسف عليه السلام، حيث كان يوسف وأخوه بنيامين من أم واحدة ، وكان إخوته يرون الميل إليه ما لا يرونه مع أنفسهم^(٢)، فكانوا يقولون: هذا الذي يراحمكم في محبة أبيكم لكم، اعد موه من وجه أبيكم ليخلو لكم

(١) سورة يوسف: الآيتان ٨- ٩ .

(٢) معالم التنزيل: أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي - ج ٤/ ٢١٧ - دار طيبة للنشر والتوزيع - الطبعة الرابعة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

وحدكم، إما بأن تقتلوه أو تلقوه في أرض من الأراضي تستريحوا منه،
وتختلوا أنتم بأبيكم، وتكونوا بعد إعدامه قوماً صالحين^(١)

يقول الإمام الفخر الرازي - رحمه الله - عند تفسيره لهذا القول
الكريم:

" السبب الذي لأجله قصدوا إيذاء يوسف، هو أن يعقوب كان
يفضل يوسف وأخاه على سائر الأولاد في الحب، وأنهم تآذوا منه
لوجوه:

الأول: أنهم كانوا أكبر سناً منهما، وثانيهما: أنهم كانوا أكثر قوة وأكثر
قياماً بمصالح الأب منهما، وثالثهما: أنهم قالوا إنا نحن القائمون بدفع
المفاسد والآفات، والمشتغلون بتحصيل المنافع والخيرات.....وهنا
يبرز سؤال:

إن من الأمور المعلومة أن تفضيل بعض الأولاد على بعض يورث
الحقد والحسد ويورث الآفات، فلما كان يعقوب عليه السلام عالماً بذلك
فلم أقدم على هذا التفضيل، وأيضاً الأسن والأعلم والأففع أفضل، فلم
قلب هذه القضية.

والجواب على ذلك: أنه عليه السلام ما فضلها على سائر الأولاد
إلا في المحبة، والمحبة ليست في وسع البشر، فكان معذوراً فيه ولا
يلحقه بسبب ذلك لوم. أهـ^(٢)

(١) تفسير القرآن العظيم: إسماعيل بن عمر بن كثير - ج٤/ ٣٧٢ - دار طيبة للنشر
والتوزيع - الطبعة الثانية ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

(٢) مفاتيح الغيب: محمد بن عمر التميمي الرازي - ج٨/ ٧٤ وما بعدها - دار
الكتب العلمية بيروت - الطبعة الأولى.

ثالثاً: يجب على الآباء أن يتوخوا الحذر في معاملة الأولاد، فلا يفرقون بين البعض والبعض الآخر أو بين الذكور والإناث، وذلك حتى ولو كان في أقل القليل مثل النظرات والقبلات، وذلك لما روي عن أنس قال:

"كان مع رسول الله -ﷺ- رجل فجاء ابن له فقبله وأجلسه على فخذه، ثم جاءت بنت له فأجلسها إلى جنبه، قال -ﷺ-: فهلا عدلت بينهما." (١)

وفي رواية أخرى: "فما عدلت بينهما." (٢)

رابعاً: يقول بن القيم رحمه الله:

"ومن العجب أن يحمل قوله 'اعدلوا بين أولادكم' على من غير الوجوب، وهو أمر مطلق مؤكد ثلاث مرات، وقد أخبر الأمر به أن خلافه جور، وأنه لا يصلح وأنه ليس

بحق، وما بعد الحق إلا الباطل، هذا والعدل واجب في كل حال." (٣)

ويقول في موضع آخر:

"فهلا قلتم: إن السنة بيان لمراد الله من القرآن، وتفصيلاً لما

(١) شرح معاني الآثار: ج ٤/ ٨٩ رقم ٥٤٠٧ - باب الرجل ينحل بعض بنيه دون بعض من كتاب الهبة والصدقة، الكامل في ضعفاء الرجال: عبد الله بن عدي بن محمد الجرجاني - ج ٤/ ٢٣٩ رقم ١٠٦٧ - باب من اسمه عبد الله وقال: وفيه عبد الله بن معاذ الصنعاني، قال هشام بن يوسف هو صدوق، وحدثننا أحمد بن سعد بن أبي مريم سمعت يحيى بن معين يقول: عبد الله بن معاذ الصنعاني ثقة - دار الفكر بيروت - الطبعة الثالثة ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.

(٢) مصنف عبد الرزاق: ج ٩/ ٩٩ رقم ١٦٥٠١ باب في التفضيل في النحل من كتاب الوصايا.

(٣) تحفة المودود بأحكام المولود: ص ٢٢٨.

أجمله، وتبييناً لما سكت عنه ، وتفسيراً لما أبهمه، فإن الله سبحانه أمر بالعدل والإحسان والبر والتقوى، ونهى عن الظلم والفواحش والعدوان والإثم، وأباح لنا الطيبات وحرم علينا الخبائث، فكل ما جاءت به السنة فإنه تفصيل لهذا المأمور به والمنهي عنه، والذي أحل لنا هو الذي حرم علينا، وهذا يتبين بالمثل الآتي: وهو أن النبي -ﷺ- أمر في حديث النعمان أن يعدل بين الأولاد في العطية فقال: "اتقوا الله واعدلوا بين أولادكم"، وفي الحديث "إني لا أشهد على جور" فسماه جوراً، وقال: "إن هذا لا يصلح"، وقال: "أشهد على هذا غيري"، تهديداً له، وإلا فمن الذي يطيب قلبه من المسلمين أن يشهد على ما حكم النبي -ﷺ- بأنه جور ، وأنه لا يصلح، وأنه على خلاف تقوى الله، وأنه خلاف العدل.^(١)

خامساً: هذا الرأي هو ما أخذت به دار الإفتاء المصرية، حيث جاء في معرض فتوى لفضيلة الشيخ/ جاد الحق علي جاد الحق - رحمه الله - ومفتي الديار المصرية آنذاك: "التسوية بين الذكر والأنثى في الهبات والعطايا وما في حكمها مطلوبة شرعاً".^(٢)

سادساً: أيضاً هذا الرأي هو ما أفتت به اللجنة العلمية الدائمة بالمملكة العربية السعودية ، حيث جاء في إحدى الفتاوى:

"المشروع في عطية الأولاد هو التسوية بينهم في العطاء على السواء..... وحديث النعمان بن بشير يدل على التحريم، لأنه سماه

(١) إعلام الموقعين: ج٢/ ٣٨٩.

(٢) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية: المجلد التاسع - ص ٣٣٧٣ - رقم الفتوى ١٢٦٥ - الطبعة الثانية - القاهرة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

جوراً، وأمر برده وامتنع من الشهادة عليه، والجور حرام، والأمر يقتضي وجوب رده، ووجوب التسوية بينهم. أهـ^(١)

(١) فتاوى اللجنة العلمية الدائمة: ج٦/ ١٩٣ وما بعدها.

المطلب الثاني

تفضيل بعض الأولاد على بعض بعد موت الآباء

نجد بعض الآباء يفضلون بعض الأولاد على بعض في العطية، لكن هؤلاء الأولاد لا يحصلون على هذه العطية إلا بعد موت الآباء، وهو ما يعرف في الفقه الإسلامي بالوصية لما بعد الموت، ولا أبالغ إن قلت: إن هذه العادة منتشرة وخصوصاً في القرى، حيث تزداد نسبة الأمية وعدم الوعي بتعاليم الدين الإسلامي، فهل مثل هذه العطية لما بعد حياة المعطي تعتبر جائزة شرعاً أم لا؟

للجواب على ذلك أقول وبالله التوفيق:-

اتفق جمهور الفقهاء^(١) على أنه لا يجوز تفضيل بعض الأولاد

(١) اختيار: جـ ٧٠/٥ وجاء فيه "وكذلك الوصية للوارث إنما امتنعت لحق باقي الورثة، لأن الوصية لا تجوز لوارث. أهـ"، اللباب في شرح الكتاب: عبد الغني الغنيمي الدمشقي - ج ٤١٣/١ - دار الكتاب العربي، تحفة الفقهاء: علاء الدين محمد السمرقندي - ج ٢٠٧/٣ - دار الكتب العلمية بيروت - الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل: محمد بن عبد الرحمن المعروف بالخطاب - ج ٥٢٠/٨ - دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م، التاج والإكليل لمختصر خليل: محمد بن يوسف المواق - بأسفل مواهب الجليل - ج ٥٢٠/٨ وما بعدها، البهجة في شرح التحفة: أبو الحسن عبد السلام التسولي - ج ٥١٥/٢ - دار الكتب العلمية بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م، الاستذكار: عبد الله بن عبد البر النمري - ج ٢٦٥/٧ - دار الكتب العلمية بيروت - الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م وجاء فيه "قال أبو عمر: أجمع العلماء على القول بأن لا وصية لوارث. أهـ"، الأم: محمد بن إدريس الشافعي - ج ١٠٨/٤ - دار المعرفة بيروت ط ١٣٩٣ هـ وجاء فيه: "ولم أر بين الناس في ذلك اختلافاً، وإذا قال رسول الله - ﷺ - لا وصية لوارث، فحكم الوصية لوارث حكم ما لم يكن، فمتى أوصى رجل لوارث وقفنا الوصية، فإن مات الموصي والموصى له وارث فلا وصية له. أهـ"، المذهب في فقه الإمام الشافعي: إبراهيم علي بن يوسف الشيرازي - ج ٤٥١/١ - دار الفكر - بيروت، حاشية البجيرمي على شرح منهج =

على بعض، وذلك بتخصيص بعض المال من التركة لبعض الأولاد، وذلك حتى يصرف له بعد موت المورث، سواء أكان هذا المال قليلاً أو كثيراً، لأن هذا يعتبر وصية، ومن المعلوم أنه لا وصية لوارث، واستدلوا على ذلك بما يأتي :

أولاً: ما رواه أبو أمامة قال: سمعت رسول الله - ﷺ - يقول: "إن الله أعطى كل ذي حق حقه، فلا وصية لوارث." (١)

وجه الدلالة: يستفاد من هذا الحديث أن الله تعالى حدد لكل وارث نصيبه الذي فرضه له، وهذا الحديث فيه دليل على منع الوصية للوارث، وهو قول الجماهير من العلماء (٢).

= الطلاب: سليمان بن عمر بن محمد البجيرمي - ج ٣/ ٢٧٠ - المكتبة الإسلامية بديار بكر - تركيا، المغني: ج ٨/ ٣٩٦ وجاء فيه: "أن الإنسان إذا أوصى لوارثه بوصية فلم يجزها سائر الورثة، لم تصح بغير خلاف بين العلماء، قال بن المنذر، وابن عبد البر: أجمع أهل العلم على هذا. أهـ"، منار السبيل: ج ٢/ ٧٢٠، أخصر المختصرات في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل: محمد بدر الدين بن بلبان الدمشقي - ص ٢٠٣ - دار البشائر الإسلامية بيروت ط ١٤١٦ هـ، المحلى: لابن حزم - ج ٩/ ٣١٦ ط دار الفكر - وجاء فيه: "ولا تحل الوصية لوارث أصلاً. أهـ".

(١) سنن أبي داود: ج ٣/ ٧٣ رقم ٢٨٧٢ - باب ما جاء في الوصية للوارث من كتاب الوصايا، الجامع الصحيح "سنن الترمذي": محمد أبو عيسى الترمذي - ج ٤/ ٤٣٤ رقم ٢١٢١ من طريق عمرو بن خارجة - باب ما جاء لا وصية لوارث من كتاب الوصايا - قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح دار إحياء التراث العربي بيروت، سنن النسائي: أحمد بن شعيب النسائي - ج ٦/ ٢٤٧ رقم ٣٦٤١ - باب إبطال الوصية للوارث من كتاب الوصايا - مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب - الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، سنن ابن ماجه: محمد بن يزيد القزويني - ج ٢/ ٩٠٥ رقم ٢٧١٣ - باب لا وصية لوارث من كتاب الوصايا - دار الفكر بيروت، سنن الدارمي: عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي - ج ٢/ ٥١١ رقم ٣٢٦٠ - باب الوصية للوارث من كتاب الوصايا - دار الكتاب العربي بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ.

(٢) تحفة الأحوذى: ج ٦/ ٢٥٨ يتصرف.

ثانياً: الميراث يتعلق به حق الجميع من الورثة، فإذا خص به البعض يتأذى الباقي، ويثير بينهم الحقد والضغائن، ويفضي إلى قطيعة الرحم وذلك كله حرام، وما أفضى إلى الحرام فهو حرام دفعاً للتناقض.^(١)

ثالثاً: ولأن النبي ﷺ - منع من عطية بعض ولده^(٢)، وتفضيل بعضهم على بعض في حال الصحة وقوة الملك، وإمكان تلافي العدل بينهم بإعطاء الذي لم يعطه فيما بعد ذلك، لما فيه من إيقاع العداوة والحسد بينهم، ففي حال موته أو مرضه وضعف ملكه وتعلق الحقوق به، وتعذر تلافي العدل بينهم أولى وأحرى.^(٣)

رابعاً: يقول ابن عبد البر - رحمه الله - : "وإن أوصى لغير وارث وهو يريد به الوارث فقد حاف وجار وأتى الجنف، والجنف في اللغة الميل، وهو في الشريعة الإثم والميل عن الحق. أهـ"^(٤).

خامساً: الوصية للوارث فيها تعدي على ما حدده الله تعالى ورسمه، لأن الله تعالى جعل لكل وارث قدرًا معلومًا من التركة، وإذا خص الميت بعضهم بزيادة على ذلك كان كأنه يعطيه من حق غيره، فإذا لم يجيزوا رجعت ميراثاً.^(٥)

وبناءً على ذلك فإذا أوصى أو خص الوالد أحد أولاده بعطية

(١) الاختيار: جـ ٥/٧٠، بدائع الصنائع: جـ ٧/٣٣٧، حاشية على كفاية الطالب الرباني: جـ ٢/٢٠٩.

(٢) في قصة النعمان بن بشير - وسبق تخريج الحديث.

(٣) المغني: جـ ٨/٣٩٦، الواضح في شرح مختصر الخرقي: جـ ٢/٤٠٠.

(٤) الاستذكار: جـ ٧/٢٦٦.

(٥) المعونة على مذهب علم المدينة: أبو محمد عبد الوهاب بن نصر المالكي - جـ ٨/٥٠٨ - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

تصبح ملكاً له بعد موت المورث، فإن هذه العطية تعتبر باطلة وغير صحيحة.

أما إذا وافق الورثة على أن يأخذ أخوهم أو شريكهم في الميراث هذه العطية، وأجازوا هذه العطية أو الوصية فإن الفقهاء اختلفوا في ذلك، وخلافهم ينبئ عن وجود رأيين اثنين:

الرأي الأول: ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الوصية للمورث إذا أجازها بقية الورثة فهي صحيحة.^(١)

الرأي الثاني: الوصية للمورث لا تجوز، وهي باطلة حتى وإن أجازها الورثة.

وهذا الرأي هو قول عند الشافعية^(٢)، ورواية عن الإمام أحمد^(٣).

(١) البناية في شرح الهداية: محمد محمود بن أحمد العيني - ج ١٢/٤٩٢ - دار الفكر للطباعة والنشر بيروت - الطبعة الثانية ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م، التسهيل الضروري لمسائل القدوري: محمد عاشق إلهي البرني - ج ٢/٢٤٧ - مكتبة الشيخ - كراتشي ط ١٤١٢ هـ وفيه "لا تجوز الوصية للمورث إلا أن يجيزها الورثة الكبار البالغون العقل أه"، بداية المجتهد: ج ٢/٣٣٧ وجاء فيه "واختلفوا.... إذا أجازتها الورثة، فقال الجمهور: تجوز أه"، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: محمد بن عرفة الدسوقي - ج ٤/٤٢٧ - دار الفكر بيروت، أسني المطالب في شرح روض الطالب: زكريا الأنصاري ج ٣/٣٤ - دار الكتب العلمية بيروت - الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٠ م وجاء فيه "وإن أوصى لمورث من ورثته بشئ، ولو بأكثر من قدر نصيبه، فأجاز الورثة أو بقيتهم الوصية، له الشئ، وقاسمهم في الباقي أه"، فتح الوهاب شرح منهج الطلاب: زكريا الأنصاري - ج ٤/٤٤ - دار الفكر بيروت. نهاية الزين في إرشاد المبتدئين: محمد بن عمر بن علي بن نووي الجاوي - ص ٢٧٧ - دار الفكر - بيروت، المغني: ج ٨/٣٩٦، مختصر الخرقى من مسائل الإمام أحمد بن حنبل: أبو لقاسم عمر بن الحسين الخرقى - ص ٨٠ - المكتب الإسلامي بيروت - ط ١٤٠٣ هـ وجاء فيه: "ولا وصية لمورث إلا أن يجيز الورثة".

(٢) مغني المحتاج: ج ٣/٤٣ - ط دار الفكر وجاء فيه: "القول الثاني: باطلة وأن أجازوها لإطلاق قوله ﷺ "لا وصية لمورث" أه"، روضة الطالبين: ج ٦/١٠٩.

(٣) المغني: ج ٨/٣٩٦ وجاء فيه: "وقال بعض أصحابنا: الوصية باطلة، وإن =

والظاهرية^(١).

سبب الخلاف: الناظر في كلام الفقهاء يتبين له أن سبب الخلاف بينهم حول مسألة الوصية للوارث، هو هل المنع لعلّة الورثة أو عبادة؟ فمن قال عبادة: قال لا تجوز وإن أجازها الورثة، ومن قال بالمنع لحق الورثة أجازها إذا أجازها الورثة.^(٢)

الأدلة:**أدلة الرأي الأول:**

١- ما روي عن عطاء عن بن عباس قال: قال رسول الله ﷺ - : "لا تجوز الوصية لوارث إلا أن يشاء الورثة"^(٣)، وفي رواية للدارقطني "إلا أن يجيز الورثة".^(٤)

= أجازها سائر الورثة، إلا أن يعطوه عطية مبتدأه، أخذاً من ظاهر قول أحمد في رواية حنبل: لا وصية لوارث. أهـ"، الواضح في شرح مختصر الخرقي: ج ٢/ ٤٠٠.

(١) - المحلى لابن حزم: ج ٩/ ٣١٦ - ط دار الفكر وجاء فيه "ولا تل الوصية لوارث أصلاً، وسواء جوز الورثة ذلك أولم يجوزوا. أهـ".

(٢) بداية المجتهد: ج ٢/ ٣٣٧ بتصرف.

(٣) الحديث أخرجه الدارقطني في سننه، والبيهقي في السنن الكبرى، والطبراني في مسند الشاميين، وقال عنه بن حجر: رجاله ثقات إلا أنه معلول، فقد قيل إن عطاء هو الخراساني، وقال الحافظ في بلوغ المرام: إسناده حسن، وقال الذهبي في المذهب: هذا الحديث صالح الإسناد.

سنن الدارقطني: علي بن عمر الدارقطني - ج ٤/ ٩٧ رقم ٨٩ من الفرائض والسير - دار المعرفة بيروت - ط ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م، السنن الكبرى للبيهقي: ج ٦/ ٢٦٣ رقم ١٢٣١ - باب العول في الوصايا وإجازة الورثة من كتاب الوصايا، فتح الباري: ج ٥/ ٣٧٢، تحفة الأحوذ: ج ٦/ ٢٥٩، مسند الشاميين: سليمان بن أحمد أبو القاسم الطبراني - ج ٣/ ٣٢٥ رقم ٢٤١٠ - باب عطاء عن عكرمة مولى بن عباس - مؤسسة الرسالة بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م، فيض القدير شرح الجامع الصغير: عبد الرؤوف المناوي - ج ٦/ ٣٩١ رقم ٩٧٥١ - المكتبة التجارية الكبرى بمصر الطبعة الأولى ١٣٥٦ هـ.

(٤) نيل الأوطار: ١٠٥/ ٦، وقال: حديث عمرو بن شعيب قال في التلخيص: إسناده =

وجه الدلالة: يستفاد من هذا الحديث أن الوصية للورثة صحيحة إذا أُجيزت من قبل الورثة، وقد ورد الاستثناء في الحديث والاستثناء من النفي إثبات، فيكون ذلك دليلاً على صحة الوصية عند الإجازة، ولو خلا من الاستثناء كان معناه لا وصية نافذة أو لازمة، أو ما أشبه هذا، أو يقدر فيه: لا وصية لو ارث عند عدم الإجازة من غيره من الورثة. (١)

٢- إنما قلنا إنها تجوز بإجازة الورثة، خلافاً لمن منع ذلك، لأن المنع لحقوقهم، فإذا أجازوه فقد تركوا حقوقهم فيجب جوازه، ولأنها جهة للوصية يمنع منها لحق الورثة، فجاز بإجازتهم أصله الزيادة على الثلث. (٢)

٣- يقول الإمام الشافعي - رحمه الله -: "وإذا أراد الرجل أن يوصي لوارث، فقال للورثة: إني أريد أن أوصي بثلثي لفلان وارثي، فإن أجزتم ذلك فعلت وإن لم تجيزوا أوصيت بثلثي لمن تجوز الوصية له، فاشهدوا له على أنفسهم بأن قد أجازوا له جميع ما أوصى له وعلموه ثم مات، فخير لهم فيما بينهم وبين الله عز وجل أن يجيزوه، لأن في ذلك صدقاً ووفاء بوعد، وبعداً من غدر، وطاعة للميت، وبراً للحي، فإن لم يفعلوا لم يجبرهم الحاكم على

= واه، وعن جابر عند الدراقطني - وصوب إرساله، وعند علي عنه أيضاً وإسناده ضعيف.

(١) المغني: ج٣/٨، الواضح: ج٢/٤٠٠.

(٢) المعونة على مذهب عالم المدينة: ج٢/٥٠٩، الاختيار: ج٥/٧٠، اللباب شرح الكتاب: ج١/٤١٤، الهداية شرح بداية المبتدى: أبي بكر بن عبد الجليل الرشداني المرغيناني - ج١٢/٤٩٠ - مطبوع مع البناء، منار السبيل: ج٢/٧٢٠.

إجازته. أهـ".^(١)**أدلة الرأي الثاني:**١- ما روي عن النبي -ﷺ- قال: "لا وصية لوارث"^(٢)

وجه الدلالة: يستفاد من الحديث السابق أن الله سبحانه وتعالى قد منع من ذلك، فليس للورثة أن يجيزوا ما أبطله الله تعالى على لسان رسول الله -ﷺ-، إلا أن يبتدئوا هبة لذلك من عند أنفسهم، فهو مالهم.^(٣)

أيضاً: النبي -ﷺ- قال: "لا وصية لوارث"، ولم يقل إلا أن يجيز الورثة، وحسبهم أن يعطوه من أموالهم ما شاءوا.^(٤)

إلا أنه يمكن الرد على ذلك:

بأنه ورد عن النبي -ﷺ- قوله: "إلا أن يشاء الورثة" وفي رواية "إلا أن يجيز الورثة" وهو حديث قال عنه الحافظ: إسناده صحيح، وقال عنه الذهبي: صالح الإسناد، وبناءً على ذلك يجب العمل به، وإذا كان ذلك من حق الورثة وهم أجازوه، فقد أسقطوا حقهم بدون إكراه عليهم من أحد.

٢- لأنها وصية لا تلزم الوارث فلم تصح، كما لو أوصى بمال لهم من غير الميراث^(٥).

(١) الأم: ج٤/ ١٠٩.

(٢) سبق تخريج الحديث: ص ٥٦ من البحث.

(٣) المحلى: ج٩/ ٣١٦.

(٤) الاستذكار: ج٧/ ٢٦٧.

(٥) المذهب: ج١/ ٤٥١.

الترجيح:

بعد عرض أقوال الفقهاء وأدلتهم في هذه المسألة، فإنه يترجح في نظري - والله أعلم بالصواب - ما ذهب إليه الفريق الأول من صحة الوصية للوارث إذا أجازها الورثة، وذلك لقوة ما استندوا إليه، وصحة الحديث الذي استدلوا به، وبما أن ذلك هو حق للورثة، وقد تنازلوا عن ذلك الحق فهذا حقهم، أما إذا لم يجيزوها فلا تصح، لأن الوارث لا يُعقل أن يحصل على نصيبين من التركة، نصيب بالإرث والآخر عن طريق الوصية، وهذا ما رجحه جمهور الفقهاء.

يقول ابن عبد البر - رحمه الله - "وسائر الفقهاء يجيزون ذلك إذا أجازها الورثة ويجعلونها هبة مستأنفة (من قبل الورثة)، منهم: مالك والليث والأوزاعي والثوري وأبو حنيفة والشافعي وأصحابهم. أهـ" (١)

تعقيب:

ذهب بعض الباحثين (٢) في تعميمه نسبة القول بكون الوصية باطلة وإن أجازها الورثة إلى: الإمام مالك، والشافعي في قول، والإمام أحمد في رواية، وأهل الظاهر.

أقول: هذا الكلام محل نظر، فبعد التتبع والاستقراء لكتب المالكية والشافعية، لم أجد هذا القول منسوباً إلى الإمام مالك أو أئمة مذهبه، ولا إلى الإمام الشافعي.

(١) التمهيد: ج ٨ / ٣٨١.

(٢) د/سعدى حسين جبر: أحكام العطية للأولاد والأقارب - دراسة مقارنة - بحث منشور بمجلة دراسات - تصدر عن عمادة البحث العلمي بالجامعة الأردنية - المجلد ٢٩ - العدد ١ / عام ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م - ص ٢٨٤.

وإنما ما نراه صحيحاً أن هذا القول: رواية للأمام أحمد، وأهل الظاهر. ذهب المزمي من الشافعية، وعزوه ما نسبته خطأ إلى الإمام مالك في حاشية الدسوقي لا وجود له لا من قريب ولا من بعيد في الحاشية ولا في غيرها، وإنما الذي صح عن الإمام مالك - رحمه الله - ما جاء في الموطأ وهو:

"قال يحي سمعت مالكا يقول: السنة الثابتة عندنا التي لا اختلاف فيها أنه لا تجوز وصية لوارث إلا أن يجيز له ذلك ورثة الميت، وأنه إن أجاز له بعضهم وأبى بعض جاز له حق من أجاز منهم، ومن أبى أخذ حقه. أهـ" (١)

أيضاً: الإمام الشافعي - رحمه الله - لم يصرح بأن الوصية باطلة حتى مع إجازة الورثة لها، وإنما ورد عنه أن الوصية للوارث لا تصح، وإن أجازها الورثة فهي ليست وصية وإنما هي هبة مبتدأه، يعتبر فيها ما يعتبر في الهبة. (٢)

(١) موطأ الإمام مالك: ج ٢/ ٧٦٥ - باب الوصية للوارث من كتاب الوصية.

(٢) المهذب: ج ١/ ٤٥١.

المطلب الثالث

تفضيل الأم لبعض أولادها في عطاياها لهم

من المعروف أن العطايا التي تعطى للأولاد من الآباء فإتباعاً قد تحدث أيضاً من الأمهات، لأن الأم من الوارد أن تكون ثرية ذات مال، أو أن أحد أبنائها كان يقوم عليها ويلبي حاجتها، فهل يجوز لها أن تخص أحد الأبناء بعطية دون إخوته، وهل ما ينطبق على الآباء في مجال العطايا ينطبق على الأمهات؟

أقول وبالله التوفيق:

اختلف الفقهاء في الحكم الشرعي لعطايا الأم لأحد أولادها أو بعضهم، وذلك على قولين:

القول الأول: ما ذهب إليه المالكية^(١)، والشافعية^(٢): من أنه يُستحب

لأم التسوية في العطايا لأولادها، والتفضيل مكروه.

القول الثاني: وهو ما ذهب إليه الحنابلة^(٣): من أنه يجب على الأم

التسوية في العطية لأولادها، لأن الأم كالأب في ذلك.

(١) الفواكه الدواني: ج٢/٢٢٣ وجاء فيه: "وإنما قدرنا الشخص في حق الواهب إشارة إلى أنه لا فرق فيه بين الأب والأم. أهـ".

(٢) روضة الطالبين: ج٥/٣٧٩ وجاء فيه: "قلت وإذا وهبت الأم لأولادها فهي كالأب في العدل بينهم. أهـ"، حاشية المغربي على نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج: أحمد بن عبد الرزاق المغربي الرشيدى- ج٥/٣٩٣ دار الفكر للطباعة بيروت- ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

(٣) المغني: ج٨/٢٦١ وجاء فيه "والأم في المنع من المفاضلة بين الأولاد كالأب. أهـ"، كشاف القناع: ج١/٤٣، مجموع الفتاوى لابن تيمية: ج٣١/٢٧٢. ملاحظة: تجدر الإشارة أنني لم أجد للسادة الحنفية فيما اطلعت عليه من كتبهم رأياً في هذه المسألة، ولعلمهم لم ينصوا على الأمهات اكتفاء بذكر الآباء، ودخول الأمهات تحت هذا اللفظ تغليباً والله أعلم.

الأدلة:

أدلة الفريق الأول: استدلوا بالأدلة السابق ذكرها عند الحديث عن

عطايا الآباء للأبناء بدون سبب، فلا داعي لتكرارها.

وخلاصة هذه الأدلة أن الأم مثل الأب يجوز لها أن تختص أحد

الأبناء بالعطية دون غيره، فذلك جائز ولكنه مكروه، وبناءً على ذلك

فيستحب لها التسوية بينهم.

أيضاً الناظر في كتب المالكية يجد أن الإمام مالك يطلب من الأم

التسوية بين الأولاد في العطية، ويمنع الأم من الرجوع في هبة الولد إذا

كان الأب ميتاً، ويبيح لها ذلك إذا كان الأب حياً.^(١)

أدلة الفريق الثاني: استدلوا بما يأتي:

١ - قول النبي -ﷺ-: " اتقوا الله واعدلوا بين أولادكم"^(٢)

٢ - لأن الأم هي أحد الوالدين، فمنعت من التفضيل كالأب^(٣)

٣ - لأن ما يحصل بتخصيص الأب بعض ولده من الحسد والعداوة،

يوجد مثله في تخصيص الأم بعض ولدها، فثبت لها مثل حكمه في

ذلك^(٤)، لوجود المعنى المقتضي للمنع^(٥)

(١) الاستذكار: ج٧/٢٢٩، المعونة: ج٢/٥٠٤، المنتقى: ج٨/٢١، شرح الزر قاني على الموطأ: ج٤/٤٤.

(٢) سبق تخريج الحديث: ص ٢٠ من البحث.

(٣) المغني: ج٨/٢٦١، الكافي: ج٢/٤٦٦.

(٤) المغني: ج٨/٢٦١.

(٥) المبدع: ج٥/٣٧٢.

الترجيح:

بعد معرفة أقوال الفقهاء في هذه المسألة وأدلتهم، فإنني - والله أعلم بالصواب - يترجح في نظري ما ذهب إليه أصحاب القول الثاني من أن الأم كالأب في مسألة عطية الأولاد أو تخصيص أحدهم دون الآخر، فيجب عليها أن تسوي بينهم في العطية، حتى لا تكون سبباً في وجود الحقد والحسد والعداوة بين أشخاص من المفترض أن تجمعهم رابطة الأخوة والمحبة وصلة الرحم.

ومن الجدير بالذكر أن هذا الرأي هو ما أفتت به اللجنة العلمية الدائمة بالمملكة العربية السعودية:

حيث جاء ذلك في معرض سؤال ورد إليها: بأن الأم اختصت أحد الأبناء بنصيبها في البيت من ميراث زوجها المتوفى ، فأجابت اللجنة بالآتي:

"لا يجوز لأحد الوالدين أن يخص بعض أولاده بالعطية دون البعض الآخر، بل يجب عليه أن يسوي بينهم، لقوله -ﷺ-: "اتقوا الله واعدلوا بين أولادكم"، بعدما أنكر على الصحابي الذي خص بعض أولاده بعطية، وما حصل من والدتك أمر لا يجوز، فعليك أن ترد هذه العطية، وأن تقسموا البيت على موجب الميراث الشرعي بينكم للذكر مثل حظ الأنثيين. وبالله التوفيق. أهـ" (١)

(١) فتاوى اللجنة العلمية الدائمة: ج ١٦/ ٢١٨ رقم الفتوى "١٦٠٧٧".

المبحث الثالث

الصفة التي ينبغي أن تكون عليها العطية شرعاً

بعد معرفة أقوال الفقهاء وأدلتهم في مسألة العطية للأولاد، وترجيح القول بوجوب التسوية بين الأولاد وعدم المفاضلة بينهم إذا كانت العطية لغير سبب، ومع ذلك فإن الناظر في كتب الفقهاء يجد أنهم قد اختلفوا بعد ذلك فيما ينبغي أن تكون عليه صفة العطية شرعاً، هل يجب التسوية بينهم في العطية الذكر كالأُنثى، أم تكون العطية على حسب قسمة الله تعالى في الميراث للذكر مثل حظ الأنثيين، انقسم الفقهاء في هذه المسألة إلى فريقين:-

الفريق الأول: يرى أن العطية تكون بالتسوية بين الأولاد، يُعطى للذكر فيها ما يُعطى للأُنثى.

ذهب إلى ذلك الرأي: أبو يوسف من الحنفية^(١)، وقول لمحمد بن الحسن^(٢)، وجمهور المالكية^(٣)، وجمهور الشافعية^(٤)، ورواية عن

(١) المبسوط: ج ١١/٥٦ وجاء فيه "وعند أبي يوسف رحمه الله يسوي بين الذكور والإناث.أهـ"، حاشية رد المحتار: ج ٥/٦٩٦، البحر الرائق: ج ٧/٢٨٨.

(٢) بدائع الصنائع: ج ٦/١٢٧ وجاء فيه "وذكر محمد في الموطأ: ينبغي للرجل أن يسوي بين ولده في النحلي ولا يفضل بعضهم على بعض، وظاهر هذا يقتضي أن يكون قوله مع قول أبي يوسف، وهو الصحيح.أهـ".

(٣) الإشراف: ج ٢/٦٧٦ وجاء فيه "يستحب لمن أراد أن يهب أولاده التسوية بين الذكر والإناث.أهـ"، شرح الزرقي على موطأ مالك: ج ٤/٤٣، حاشية على كفاية الطالب الرباني: ج ٢/٢٠٩.

(٤) مغني المحتاج: ج ٣/٥٦٦ وجاء فيه "ويسن للوالد وإن علا العدل في عطية أولاده بأن يسوي بين الذكر والأُنثى.أهـ"، المجموع: ج ١٥/٣٧٣، روضة الطالبين: ج ٥/٣٧٩.

الإمام أحمد^(١)، والظاهرية^(٢)، وقد روي هذا الرأي أيضاً عن: سفيان الثوري، وابن المبارك^(٣).

الفريق الثاني: يرى أن العطية للأولاد تكون بتقسيم المال بينهم على حسب قسمة الله تعالى بينهم في الميراث، وهو أن تكون العطية بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين.

ذهب إلى ذلك الرأي: محمد بن الحسن من الحنفية في المشهور عنه^(٤)، وبعض المالكية^(٥) وبعض الشافعية^(٦)، والأمام أحمد في رواية وهو ظاهر مذهب الحنابلة^(٧).

وممن قال بذلك أيضاً: عطاء بن أبي رباح، وإسحاق، وشريح^(٨).

(١) المبدع: ج ٥/٣٧١ وجاء فيه "وعنه يستحب ذكر كائني. أه"، الفروع: ج ٤/٤٨٧، الإنصاف: ج ٧/١٢٧.

(٢) المحلى: ج ٩/٤٢٠ وجاء فيه "ولا يحل أن يفضل ذكراً على أنثى ولا أنثى على ذكر. أه".

(٣) الاستذكار: ج ٧/٢٢٨.

(٤) بدائع الصنائع: ج ٦/١٢٧ وجاء فيه "وقال محمد: العدل بينهم أن يعطيهم على سبيل الترتيب في الموارث للذكر مثل حظ الأنثيين. أه"، المبسوط: ج ١١/٥٦، لسان الحكام في معرفة الأحكام: إبراهيم بن أبي اليمن الحنفي - ص ٣٧١ ط مصطفى الحلبي ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م، تحفة الفقهاء: ج ٣/١٧٠.

(٥) كفاية الطالب الرباني: ج ٢/٢٠٩ وجاء فيه "أما إذا قسمة بينهم على قدر موارثهم فذلك جائز. أه"، الفواكه الدواني: ج ٢/٢٢٢.

(٦) المجموع: ج ٥/٣٧٣ وجاء فيه "وبعض الشافعية والمالكية العدل أن يُعطى الذكر حظين كالميراث. أه" مغني المحتاج: ج ٣/٥٦٧.

(٧) المغني: ج ٨/٢٥٩، كشف القناع: ج ١٠/٤٤١ وجاء فيه "والتعديل الواجب أن يعطيهم بقدر إرثهم منه اقتداءً بقسمة الله تعالى. أه"، العدة شرح العمدة في فقه إمام السنة أحمد بن حنبل: بهاء الدين عبد الرحمن المقدسي - ص ٣١٥ - دار الدعوة الإسلامية بالقاهرة - الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

(٨) الاستذكار: ج ٧/٢٢٨، أوجز المسالك: ج ١٤/١٧٧.

الأدلة:

أدلة الفريق الأول: استدل الفريق الأول بالسنة والمعقول:

أولاً: من السنة:-

١- ما روي عن مسلم بن صبيح قال: سمعت النعمان يقول وهو يخطب: انطلق بي أبي إلى رسول الله ﷺ - يشهده على عطية أعطينها، فقال: هل لك بنون سواء، قال: نعم، قال: سو بينهم. أهـ^(١).
وجه الدلالة: يستفاد من هذا الحديث أنه لو لم تكن التسوية بين الذكور والإناث من الأولاد مطلوبة لما استفسر النبي ﷺ - من بشير عما إذا كان له من الأبناء آخرون أم لا، وبناءً على ذلك أمره النبي ﷺ - بالتسوية بينهم.
ويمكن أن يجاب على ذلك:

بأن الذكر يختلف عن الأنثى، وهو أحوج منها من جهة الصداق والنفقة عليه، بخلافها، وحديث بشير قضية في عين وحكاية حال لا عموم لها، إنما يثبت حكمها في مثلها، ولا يعلم حال أولاد بشير هل كان فيهم أنثى أولاً، ثم تحمل القسمة على كتاب الله تعالى، ويحتمل أنه أراد التسوية في أصل العطاء^(٢).

٢- قول النبي ﷺ - لبشير: "أليس يسرك أن يكونوا إليك في البر سواء، قال: بلي، قال: فلا إذا. أهـ^(٣)."

(١) سنن النسائي: ج٦/٢٦٢ رقم ٣٦٨٦- باب ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر النعمان من كتاب النحل، وقال الشيخ الألباني: صحيح الإسناد، صحيح بن حبان: ج١١/٤٩٨ رقم ٥٠٩٩- من كتاب الهبة، وقال شعيب الأرناؤوط: إسناده صحيح.
(٢) المبدع: ج٥/٣٧١، المغني: ج٨/٢٦٠.

(٣) سبق تخريج الحديث من صحيح مسلم، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى: ج٦/١٧٧ رقم ١١٧٨١- باب السنة في التسوية بين الأولاد من أبواب عطية الرجل ولده.

وجه الدلالة: هذا الحديث فيه دلالة على استحباب التسوية بين الأولاد في النحل وفي غيرها من أنواع البر حتى في القبل، ذكوراً كانوا أو إناثاً، حتى لا يعرض في قلب المفضل ما يمنعه من بره^(١)

ويمكن الرد على ذلك: بأن هذا الحديث لا يدل على فساد العقد الذي عقد للنعمان، وقد أمر النبي -ﷺ- بالتسوية

بينهم ليستووا جميعاً في البر، وليس في شيء من هذا فساد العقد على التفصيل، فكان كلام النبي -ﷺ- إياه على طريق المشورة، وعلى ما ينبغي أن يفعل عليه الشيء إن أثر فعله، وكان عليه السلام إذا قسم شيئاً بين أهله سوى بينهم جميعاً، وأعطى المملوك كما يعطي الحر، ليس ذلك على أنه واجب لكنه أحسن من غيره^(٢).

٣- ما روي عن عكرمة عن بن عباس قال: قال رسول الله -ﷺ-: "سوا بين أولادكم في العطية، فلو كنت مفضلاً أحداً لفضلت النساء. أهـ"^(٣).

ويمكن الرد على هذا الحديث بما يأتي:

(١) شرح السنة: الحسين بن مسعود البغوي-ج٨/٢٩٧-المكتب الإسلامي-دمشق- الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ- ١٩٨٣ م.

(٢) شرح صحيح البخاري: أبو الحسن علي بن بطلال البكري القرطبي-ج٧/٩٩- ١٠٠ كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها- مكتبة الرشد- الرياض- الطبعة الثانية ١٤٢٣ هـ- ٢٠٠٣ م.

(٣) فتح الباري: ج٥/٢١٤ باب الإسهاد في الهبة وقال: إسناده حسن، تحفة الأحوذى: ج٤/٥٠٧ باب ما جاء في النحل والتسوية بين الولد وقال: إسناده حسن، السنن الكبرى للبيهقي: ج٦/١٧٧ رقم ١١٧٨٠- باب السنة في التسوية بين الأولاد من أبواب عطية الرجل ولده، المعجم الكبير: سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني- ج١١/٣٥٤ رقم ١٢٠٢٥- مكتبة العلوم والحكم- الموصل- الطبعة الثانية ١٤٠٤ هـ- ١٩٨٣ م.

يقول الشوكاني في نيل الأوطار: "وفي إسناده سعيد بن يوسف وهو ضعيف، وذكر ابن عدي في الكامل: أنه لم ير له أنكر من هذا. أه." (١)

وجاء في فيض القدير: "قال الذهبي: فيه إسماعيل بن عياش وشيخه ضعيفان. أه." (٢)

ثانياً من المعقول:

١- لأن في التسوية تأليف القلوب، والتفضيل يورث الوحشة بينهم، فكانت التسوية أولى. (٣)

٢- البنت كالابن في استحقاق برها، وكذلك في عطيتها (٤)، ولأنه لما استحب أن يساوي بينهم في أصل العطية، كذلك في مقدارها. (٥)

٣- لأنها عطية في الحياة فاستوى فيها الذكر والأنثى، كالنفقة والكسوة. (٦)

ويمكن الرد على ذلك: بأنه - ﷺ - أراد التسوية في أصل العطاء لا في صفته، فإن القسمة لا تقتضي التسوية من كل وجه (٧).

أدلة الفريق الثاني: استدل الفريق الثاني من الكتاب والمعقول:-

(١) نيل الأوطار: ج٨/٦ - باب التعديل بين الأولاد في العطية.

(٢) فيض القدير: ج٤/٨٤ رقم ٤٦٣٢ - باب حرف السين.

(٣) بدائع الصنائع: ج١٢٧/٦.

(٤) المغني: ج٨/٢٥٩.

(٥) الإشراف: ج٢/٦٧٦.

(٦) المغني: ج٨/٢٥٩.

(٧) المغني: ج٨/٢٦٠.

أولاً: من الكتاب:

قوله تعالى "يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ".^(١)

وجه الدلالة: يستفاد من الآية الكريمة السابقة أن الله جل ثناؤه بقوله "يُوصِيكُمُ اللَّهُ" يعهد الله إليكم في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين، فإذا مات الميت منكم وخلف أولاداً ذكوراً وإناثاً فلولده الذكور والإناث ميراثه، أجمع بينهم للذكر منهم مثل حظ الأنثيين إذا لم يكن له وارث آخر غيرهم، سواء فيه صغار ولده وكبارهم وإناثهم، في أن جميع ذلك بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين.^(٢)

يقول عطاء رحمه الله: ما كانوا يقسمون إلا على كتاب الله^(٣).

ثانياً: من المعقول:

١- لأن التسوية بينهم واجبة، والتسوية الواجبة المأمور بها هي القسمة بينهم على قدر ميراثهم^(٤).

٢- لأن العطية في الحياة أحد حالي العطاء، فيجعل للذكر منها مثل حظ الأنثيين، كحالة الموت، يعني الميراث، يحققه أن العطية استعجال لما يكون بعد الموت، فينبغي أن تكون على حسبه، كما أن معجل

(١) سورة النساء: جزء من الآية/١١.

(٢) جامع البيان في تأويل القرآن: محمد بن جرير بن يزيد الطبري - ج ٣٠/٧ - مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

(٣) أوجز المسالك: ج ١٤٧/١، كشف القناع: ج ١٠/١٤٤، شرح الزركشي: ج ٢٠٨/٢.

(٤) العدة شرح العمدة: ص/٣١٥.

الزكاة قبل وجوبها يؤديها على صفة أدائها بعد وجوبها، وكذلك الكفارات المعجلة^(١).

٣- ولأن الذكر أحوج من الأنثى من ناحية أنهما إذا تزوجا جميعاً فالصداق والنفقة ونفقة الأولاد على الذكر، والأنثى لها ذلك، فكان أولى بالتفضيل لزيادة حاجته، وقد قسم الله تعالى الميراث ففضل الذكر مقروناً بهذا المعنى فتعلل به، ويتعدى ذلك إلى العطية في الحياة.^(٢)

الترجيح:

بعد عرض أقوال الفقهاء وأدلتهم في هذه المسألة، فإنني أميل - والله أعلم بالصواب - إلى ترجيح ما ذهب إليه الفريق الثاني، وهو القسمة على حسب قسمة الله تعالى، وذلك لقوة أدلتهم وسلامتها من الاعتراض، والرد على أدلة الفريق الأول.

(١) المغني: ج٨/٢٥٩ وما بعدها.

(٢) المصدر السابق: ج٨/٢٦٠.

خاتمة البحث

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد ﷺ وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين.

وبعد

فهذا موضوع "الأحكام المتعلقة بعطية الآباء للأبناء" دراسة فقهية مقارنة" قد آن قطاف ثماره، وبيان أهم نتائجه، بعد جهد جهيد، وعمل لا يستغنى عن الزيادة والمزيد، ومهما حرص المرء على التكميل والكمال لا يمكنه بأي حال من الأحوال، إذ إن الكمال المطلق لله وحده دون سواه، أما بنو آدم فكل واحد منهم عرضة للنقص والتقصير، وهذا العمل أو غيره من أعمال البشر تجرى عليه سنة البشرية، والحمد لله الذي يسر لي الكتابة في هذا البحث، وقد توصلت من خلاله إلى النتائج التالية:

١- العطية لا تعني سوى تملك للعين المالية في حال الحياة، والعطية بهذا المعنى قد تجتمع مع غيرها في صفات معينة وتختلف في صفات أخرى، فهي على سبيل المثال قد تجتمع مع الوصية في أنها تملك للعين، إلا أنه لا يخفى على أحد أن العطية تكون في حال الحياة، والوصية مضافة إلى ما بعد الموت.

٢- الهبة والصدقة والعطية والهبة معانيها متقاربة، وكلها تملك في الحياة بلا عوض، والصدقة والعطية والهبة مستحبة لمن قصد بها وجه الله تعالى أو قصد بها صلة الرحم.

٣- جواز تفضيل بعض الأولاد على بعض في العطية إذا كان ذلك لسبب معين يقتضي حتمية التفضيل أو التخصيص، مثل الحاجة والزمانة والعمى والانشغال بالعلم.

٤- وجوب التسوية بين الأولاد في العطية، وحرمة تفضيل بعضهم على بعض لغير سبب، لأنه لا يخفى على أحد أن هذا التفضيل يؤدي إلى وجود العداوة والضعينة بينهم، وذلك يترتب عليه كراهة بعض الأخوة للبعض الآخر.

٥- صحة الوصية للوارث إذا أجازها الورثة، لأن ذلك حقهم وقد تنازلوا عنه، أما إذا لم يجزوها فلا تصح، لأن الوارث لا يعقل أن يحصل على نصيبين من التركة، نصيب بالإرث والآخر عن طريق الوصية.

٦- الأم كالأب في مسألة العطية للأولاد، أو تخصيص أحدهم دون الآخر، فيجب عليها أن تسوي بينهم في العطية حتى لا تكون سبباً في وجود الحقد والحسد والعداوة فيما بينهم.

٧- تتحقق التسوية بين الأولاد في العطية إذا تمت القسمة على حسب قسمة الله تعالى، وهي أن يكن للذكر مثل حظ الأنثيين، لأن القسمة قبل الموت ما هي إلا استعجال لما بعد الموت، ويستحيل أن يضاهي العدل البشري العدل الإلهي.

٨- وأخيراً فإنه يجب على الوالدين أن لا يتركوا أولادهم فقراء بالإجحاف في الوصية، أو بمحاباة البنين على البنات - وذلك يحدث كثيراً وخصوصاً بين العوام في القرى المصرية - أو بنحو

ذلك من المسالك التي لا يرضي عنها الله ورسوله - ﷺ - ،
فالوصية لو ارث - مع عدم إجازة بقية الورثة - والإهداء لبعض
الأولاد دون البعض الآخر، والوصية بأكثر من الثلث في أوجه
الخير، كل ذلك لا يجوز، وللشرع فيه بيان واضح.^(١)

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على
خاتم النبيين محمد ابن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن تبع هداه
إلى يوم الدين.

كتبه العبد الفقير إلى الله تعالى

د/عبد الفتاح بهيج عبد الحايه علي العواري

مدرس الفقه - كلية الشريعة والقانون

جامعة الأزهر بأسبوط.

(١) د/عبد الرب نواب الدين آل نواب: مسئولية الآباء تجاه الأولاد - ص/٢١٥ - إصدار
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية -
الطبعة الثانية ١٤٢٣ هـ.

فهرس المراجع

أولاً: كتب التفسير وعلوم القرآن.

- ١- تفسير القرآن العظيم: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير - دار طيبة للنشر والتوزيع - الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٢- جامع البيان في تأويل القرآن: محمد بن جرير بن يزيد الطبري - مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- ٣- الجامع لأحكام القرآن: لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي - دار إحياء التراث العربي - بيروت - ط ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٤- معالم التنزيل: أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي - دار طيبة للنشر والتوزيع - الطبعة الرابعة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- ٥- مفاتيح الغيب: فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي - دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الأولى.

ثانياً: كتب الحديث وعلومه.

- ٦- الأدب المفرد: محمد بن إسماعيل البخاري - دار البشائر الإسلامية - بيروت - الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- ٧- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: للعلامة/ محمد ناصر الألباني - المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- ٨- الاستذكار: لأبي عمر عبد الله بن عبد البر النمري - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ٩- أوجز المسالك إلى موطأ الإمام مالك: محمد زكريا الكاتدهلوي - دار القلم - دمشق - الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ١٠- تحفة الأحوزي بشرح جامع الترمذي: محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري - دار الكتب العلمية - بيروت.
- ١١- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: أبو عمر يوسف بن عبد البر - إصدار/وزارة عموم الأوقاف والشئون الإسلامية بالمغرب - ط ١٣٨٧هـ.
- ١٢- التيسير بشرح الجامع الصغير: للأمام/زين الدين عبد الرؤف المناوي - مكتبة الإمام الشافعي - الرياض - الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ١٣- سنن البيهقي الكبرى: أحمد بن الحسين بن علي أبو بكر البيهقي - مكتبة دار الباز - مكة المكرمة - ط ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ١٤- سنن الترمذي: محمد أبو عيسى الترمذي - دار إحياء التراث العربي بيروت.
- ١٥- سنن الدار قطني: علي بن عمر أبو الحسن الدار قطني - دار المعرفة بيروت - ط ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.
- ١٦- سنن الدار مي: عبد الله بن عبد الرحمن أبو محمد الدار مي - دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ .

- ١٧- سنن أبي داود: سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي - دار الفكر.
- ١٨- سنن بن ماجه: محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني - دار الفكر - بيروت.
- ١٩- سنن النسائي: أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي - مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب - الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٢٠- شرح السنة: الحسين بن مسعود البغوي - المكتب الإسلامي - دمشق - الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ٢١- شرح صحيح البخاري: أبو الحسن علي بن خلف بن بطلال - مكتبة الرشد الرياض - الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- ٢٢- شرح معاني الآثار: أحمد بن محمد بن سلامة أبو جعفر الطحاوي - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.
- ٢٣- شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك: للعلامة/محمد الزرقاني - دار الجيل - بيروت.
- ٢٤- شرح النووي على صحيح مسلم: للأمام محي الدين أبي زكريا النووي - دار إحياء التراث العربي - بيروت - الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ.

- ٢٥- شعب الإيمان: لأبي بكر أحمد بن حسين البيهقي - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
- ٢٦- صحيح البخاري: لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري - دار بن كثير بيروت - الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٢٧- صحيح بن حبان بترتيب بن بلبان: محمد بن حبان بن حاتم التميمي - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- ٢٨- صحيح مسلم: أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري دار الجيل بيروت
- ٢٩- عمدة القاري شرح صحيح البخاري: بدر الدين أبي محمد محمود العيني - دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ٣٠- عون المعبود شرح سنن أبي داود: محمد شمس الحق العظيم آبادي أبو الطيب - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الثانية ١٤١٥هـ.
- ٣١- فتح الباري بشرح صحيح البخاري: للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني - تحقيق/ عبد العزيز بن باز - دار الفكر.
- ٣٢- فيض القدير بشرح الجامع الصغير: عبد الرؤوف المناوي - المكتبة التجارية الكبرى - مصر - الطبعة الأولى ١٣٥٦هـ.

٣٣- الكامل في ضعفاء الرجال: عبد الله بن عدي بن عبد الله بن

محمد الجرجاني - دار الفكر بيروت - الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ -

- ١٩٨٨م.

٣٤- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال: علي بن حسام الدين

المتقي الهندي - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط ١٩٨٩م.

٣٥- مسند الشاميين: سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني

- مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ -

- ١٩٨٤م.

٣٦- مسند الشهاب: محمد بن سلامة بن جعفر أبو عبد الله القضاعي

- مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ -

- ١٩٨٦م.

٣٧- المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم: أبو نعيم أحمد بن

عبد الله بن مهران الأصبهاني - دار الكتب العلمية - بيروت -

الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٣٨- مصنف عبد الرزاق: أبو بكر عبد الرزاق بن همام

الصنعاني - المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة الثانية -

- ١٤٠٣هـ .

٣٩- المعجم الكبير: سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني

- مكتبة العلوم والحكم - الموصل - الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ -

- ١٩٨٣م.

٤٠ - الموطأ: للأمام مالك بن أنس - دار إحياء التراث العربي - مصر.

٤١ - نصب الراية لأحاديث الهداية: عبد الله يوسف أبو محمد الزيلعي - دار الحديث - مصر - ط ١٣٥٧هـ.

٤٢ - نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار: محمد بن علي بن محمد الشوكاني - إدارة الطباعة المنبرية.

ثالثاً: كتب الفقه.

أ- الفقه الحنفي:

٤٣ - الاختيار لتعليل المختار: عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الثالثة ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٤٤ - البحر الرائق شرح كنز الدقائق: لابن نجيم الحنفي - الناشر/ سعيد كمبني - كراتشي - باكستان.

٤٥ - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: للعلامة/ علاء الدين الكاساني - دار الكتاب العربي - بيروت - ط ١٩٨٢م.

٤٦ - البناية في شرح الهداية: لأبي محمد محمود بن أحمد العيني - دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت - الطبعة الثانية ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

٤٧ - تحفة الفقهاء: للأمام/ علاء الدين محمد بن أحمد السمرقندي - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الثانية ١٤١٤هـ -

١٩٩٤م.

٤٨- التسهيل الضروري لمسائل القدوري: محمد عاشق إلهي البرني -
مكتبة الشيخ - كراتشي - ط ١٤١٢هـ.

٤٩- حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار في
فقه الإمام أبي حنيفة النعمان: للشيخ/محمد أمين الشهير بابن
عابدين - مطبعة مصطفى البابي الحلبي - الطبعة الثانية
١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.

٥٠- الفتاوى الهندية في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة
النعمان: الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند - دار الفكر -
ط ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

٥١- اللباب في شرح الكتاب: عبد الغني الغنيمي الدمشقي الميداني -
تحقيق/محمود أمين النواوي - دار الكتاب العربي.

٥٢- لسان الحكام في معرفة الأحكام: إبراهيم بن أبي اليمين محمد
الحنفي - مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة - ط ١٣٩٣هـ -
١٩٧٣م.

٥٣- المبسوط: لشمس الدين السر خسي - دار الكتب العلمية -
بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٥٤- المحيط البرهاني: محمود بن أحمد بن الصدر برهان الدين مازة
- ط دار إحياء التراث العربي.

٥٥- نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار: شمس الدين أحمد بن قودر - وهي تكملة فتح القدير - مطبعة مصطفى البابي الحلبي الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م.

٥٦- الهداية شرح بداية المبتدى: أبي بكر علي بن عبد الجليل الرشداني المرغيناني - مطبوع مع البناية - دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت - الطبعة الثانية ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

ب- الفقه المالكي:-

٥٧- الإشراف على نكت مسائل الخلاف: للقاضي أبو محمد عبد الوهاب البغدادي - دار بن حزم للطباعة والنشر - الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٥٨- أسهل المدارك شرح إرشاد السالك في فقه إمام الأئمة مالك: أبو بكر بن حسن الكشناوي - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٥٩- بداية المجتهد ونهاية المقتصد: أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي - مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الرباط - ط ١٤١٩هـ.

٦٠- بلغة السالك لأقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك: أحمد بن محمد الصاوي المالكي - مطبعة مصطفى البابي الحلبي - الطبعة الأخيرة ١٣٧٢هـ - ١٩٥٢م.

٦١- البهجة في شرح التحفة: أبو الحسن بن عبد السلام التسولي -
دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٨هـ -
١٩٩٨م.

٦٢- التاج والإكليل لمختصر خليل: لأبي عبد الله محمد بن يوسف
المواق - بأسفل مواهب الجليل - دار الكتب العلمية - بيروت -
الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م

٦٣- تقريب المعاني على رسالة بن أبي زيد القيرواني: عبد المجيد
الشرنوبلي الأزهري - مطبعة مصطفى البابي الحلبي.

٦٤- الثمر الداني في تقريب المعاني على رسالة بن أبي زيد
القيرواني: صالح عبد السميع الآبي الأزهري - مصطفى البابي
الحلبي - الطبعة الثانية ١٣٦٣هـ - ١٩٩٤م.

٦٥- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: محمد عرفة الدسوقي - دار
الفكر - بيروت.

٦٦- حاشية على كفاية الطالب الرباني لرسالة بن أبي زيد
القيرواني: علي الصعدي العدوي - مطبعة مصطفى البابي
الحلبي - ط ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م.

٦٧- شرح حدود بن عرفة (الموسوم الهداية الكافية الشافية لبيان
حقائق الإمام بن عرفة الوافية): لأبي عبد الله محمد الأنصاري
الرصاع - دار الغرب الإسلامي - بيروت - الطبعة
الأولى ١٩٩٣م.

- ٦٨- الشرح الصغير: للقطبي الشهير / أحمد بن محمد الدردير —
بهامش بلغة السالك - مطبعة مصطفى البابي الحلبي - الطبعة
الأخيرة ١٣٧٢هـ - ١٩٥٢م.
- ٦٩- الشرح الكبير بهامش حاشية الدسوقي: لسدي أحمد الدردير -
دار الفكر - بيروت.
- ٧٠- الفواكه الدواني على رسالة بن أبي زيد القيرواني: أحمد بن
غنيم بن سالم بن مهنا النفراوي المالكي - مصطفى البابي
الحلبي - الطبعة الثالثة ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.
- ٧١- قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية: محمد بن
أحمد ابن جزي الغرناطي - عالم الفكر - القاهرة - الطبعة
الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.
- ٧٢- الكافي في فقه أهل المدينة المالكي: أبي عمر بن عبد الله بن
عبد البر النمري القرطبي - دار الكتب العلمية - بيروت -
الطبعة الثالثة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- ٧٣- كفاية الطالب الرباني لرسالة بن أبي زيد القيرواني: علي أبي
الحسن المالكي الشاذلي - هامش حاشية العدوي - مصطفى
البابي الحلبي ط ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م.
- ٧٤- مسالك الدلالة على مسائل متن الرسالة: أحمد بن محمد بن
الصديق - مكتبة القاهرة - الطبعة الثانية.

٧٥- المعونة على مذهب عالم المدينة: أبو محمد عبد الوهاب بن نصر المالكي - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٧٦- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل: لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن المعروف بالحطاب - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

ج- الفقه الشافعي.

٧٧- أسنى المطالب في شرح روض الطالب: للعلامة/ زكريا الأنصاري - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٠م.

٧٨- إعانة الطالبين حاشية على حل ألفاظ فتح المعين: أبي بكر بن السيد محمد شطا الدمياطي - دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت.

٧٩- الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع: محمد الشر بيني الخطيب - دار الفكر - بيروت - ط ١٤١٥هـ.

٨٠- المنتقى شرح موطأ مالك: للقاضي أبو سليمان بن أيوب الباجي - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٨١- الأم: للأمام/ محمد بن إدريس الشافعي - دار المعرفة - بيروت.

- ٨٢- التنبيه في الفقه الشافعي: إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي
أبو إسحاق - عالم الكتب - بيروت - ط ١٤٠٣هـ .
- ٨٣- حاشية البجيرمي على شرح منهج الطلاب: سليمان بن عمر بن
محمد البجيرمي - المكتبة الإسلامية - ديار بكر - تركيا.
- ٨٤- حاشية الجمل على المنهج: للعلامة/سليمان الجمل - دار الفكر -
بيروت.
- ٨٥- حاشية العلامة/شهاب الدين أحمد القليوبي على منهاج
الطالبين: مطبعة مصطفى الحلبي - الطبعة الثالثة ١٣٧٥هـ -
١٩٥٦م.
- ٨٦- حاشية المغربي على نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج: أحمد بن
عبد الرزاق المغربي الرشيد - دار الفكر - بيروت -
١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ٨٧- روضة الطالبين وعمدة المفتين: للعلامة/النووي - المكتب
الإسلامي - بيروت - ط ١٤٠٥هـ.
- ٨٨- الفتاوى الكبرى: لابن حجر الهيتمي - دار الفكر.
- ٨٩- فتح الجواد بشرح الإرشاد: لابن حجر الهيتمي - مطبعة
مصطفى البابي الحلبي - الطبعة الثانية ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- ٩٠- فتح الوهاب شرح منهج الطلاب: زكريا الأنصاري - دار الفكر -
بيروت.

٩١- المجموع شرح المذهب (التكملة الثانية): للشيخ/محمد نجيب

المطيعي - المكتبة السلفية - المدينة المنورة.

٩٢- مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج: شمس الدين محمد

الخطيب الشربيني - دار الكتب العلمية - بيروت - ط ١٤٢١هـ -

- ٢٠٠٠م ، ط دار الفكر - بيروت.

٩٣- منهاج الطالبين: للأمام/أبي زكريا يحيى بن شرف النووي -

بهامش حاشيتا قليوبي وعميرة - مطبعة مصطفى البابي الحلبي

- الطبعة الثالثة ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م

٩٤- المذهب في فقه الإمام الشافعي: إبراهيم علي بن يوسف

الشيرازي - دار الفكر - بيروت.

٩٥- نهاية الزين في إرشاد المبتدئين: محمد بن عمر بن علي بن

نوي الجاوي أبو عبد المعطي - دار الفكر - بيروت.

د- الفقه الحنبلي.

٩٦- أخصر المختصرات في الفقه علي مذهب الإمام أحمد بن

حنبل: محمد بدر الدين ابن بلبان الدمشقي - دار البشائر

الإسلامية - بيروت - ط ١٤١٦هـ .

٩٧- إعلام الموقعين عن رب العالمين: محمد بن أبي بكر بن قيم

الجوزية - مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة - ط ١٣٨٨هـ -

١٩٦٨م.

- ٩٨- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل: علاء الدين أبي الحسن المر داوي - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ٩٩- تحفة المودود بأحكام المولود: محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي - مكتبة دار البيان - دمشق - الطبعة الأولى ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- ١٠٠- حاشية اللبدي على نيل المآرب في الفقه الحنبلي: عبد الغني بن ياسين اللبدي النابلسي - دار البشائر الإسلامية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- ١٠١- الروض المربع شرح زاد المستقنع: منصور بن يونس البهوتي - مكتبة السعادة بالقاهرة - ط ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
- ١٠٢- شرح الزركشي على مختصر الخرقي: لأبي عبد الله محمد الزركشي - دار الكتب العلمية - بيروت - ط ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- ١٠٣- العدة شرح العمدة في فقه إمام السنة أحمد بن حنبل: بهاء الدين عبد الرحمن المقدسي - دار الدعوة الإسلامية - القاهرة - الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- ١٠٤- غاية المنتهى في الجمع بين الإقناع والمنتهى: مرعي بن يوسف الحنبلي - منشورات المؤسسة السعيدية بالرياض - الطبعة الثانية.

- ١٠٥- الفروع: محمد بن مفلح المقدسي - دار الكتب العلمية - بيروت
- ط ١٤١٨هـ .
- ١٠٦- الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل: موفق الدين عبد الله بن قدامة - المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة الخامسة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- ١٠٧- كشف القناع عن الإقناع: منصور بن يونس البهوتي - إصدار/وزارة العدل بالمملكة العربية السعودية - الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .
- ١٠٨- المبدع في شرح المقتع: إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح - المكتب الإسلامي - بيروت - ط ١٤٠٠هـ .
- ١٠٩- مجموع فتاوى بن تيمية: جمع وترتيب/عبد الرحمن بن محمد بن قاسم - مكتبة المعارف - الرباط - المغرب .
- ١١٠- مختصر الخرقى من مسائل الإمام أحمد بن حنبل: أبو القاسم عمر بن الحسين الخرقى - المكتب الإسلامي - بيروت - ط ١٤٠٣هـ .
- ١١١- مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى: مصطفى السيوطي الرحيباني - المكتب الإسلامي - دمشق - ط ١٩٦١م .
- ١١٢- المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل: عبد الله أحمد بن قدامة المقدسي - دار الفكر - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .

١١٣- منار السبيل في شرح الدليل: إبراهيم بن محمد بن سالم بن

ضويان - دار طيبة للنشر والتوزيع - الرياض

- الطبعة التاسعة ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

١١٤- الواضح في شرح مختصر الخرقى: نور الدين أبي طالب عبد

الرحمن بن عثمان البصري الضرير - مكتبة الأسد بمكة

المكرمة - الطبعة الثالثة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

هـ - الفقه الظاهري:-

١١٥- المحلى: أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم - دار

الجيل - بيروت - ط دار الفكر.

و- الفقه الزيدى:-

١١٦- السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار: محمد بن علي بن

محمد الشوكاني - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة

الأولى ١٤٠٥هـ

رابعاً: كتب اللغة

١١٧- أساس البلاغة: أبو القاسم محمود الزمخشري - مطبعة

المدني - القاهرة - ط ١٩٩١م.

١١٨- الزاهر في معاني كلمات الناس: أبو بكر محمد بن القاسم

الأنباري - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط ١٤١٢هـ -

١٩٩٢م.

١١٩- الصحاح في اللغة والعلوم: إعداد/نبيل مرعشلي - أسامة

مرعشلي - دار الحضارة العربية - بيروت - الطبعة

الأولى ١٩٧٥م.

١٢٠- القاموس الفقهي: سعدي أبو جيب - دار الفكر - دمشق -

الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

١٢١- لسان العرب: لابن منظور - دار الحديث - القاهرة - ط

١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

١٢٢- المحيط في اللغة: أبي القاسم إسماعيل بن إدريس الطالقاتي -

عالم الكتب - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

١٢٣- مختار الصحاح: محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي - دار

الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الأولى ١٩٦٧م.

١٢٤- المخصص لابن سيدة: أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي

- دار إحياء التراث العربي - بيروت - الطبعة

الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

١٢٥- المصباح المنير: أحمد بن محمد الفيومي المقرئ - المكتبة

العصرية .

١٢٦- معجم مقاييس اللغة: لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا

- دار الكتب العلمية - إيران.

خامساً: كتب التراجم.

١٢٧- أسماء المدلسين: جلال الدين السيوطي - دار الجيل - بيروت

- الطبعة الأولى.

١٢٨- تاج العروس من جواهر القاموس: محمد مرتضى الزبيدي -
منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت.

١٢٩- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس: لأبي
الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني - مكتبة المنار -
الأردن - الطبعة الأولى.

١٣٠- تهذيب التهذيب: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني - مطبعة
دار المعارف النظامية - الهند - الطبعة الأولى ١٣٢٦ هـ.

١٣١- ميزان الاعتدال: للذهبي - تحقيق/محمد علي البجاوي - دار
المعرفة بيروت.

١٣٢- نهاية الغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط: علاء الدين علي
رضا - دار الحديث - القاهرة - الطبعة الأولى ١٩٨٨ م.

سادساً: كتب حديثة:-

١٣٣- أستاذنا الدكتور/أمين عبد المعبود زغلول: رعاية الطفولة في
الشريعة الإسلامية - مؤسسة نبيل للطباعة - القاهرة - الطبعة
الثانية ١٩٩٤ م.

١٣٤- د/عبد الرب نواب الدين آل نواب: مسئولية الآباء تجاه الأولاد
- إصدار/وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد
- المملكة العربية السعودية - الطبعة الثانية ١٤٢٣ هـ.

١٣٥- د/ وهبة الزحيلي: الفقه الإسلامي وأدلته - دار الفكر - دمشق

- الطبعة الثالثة - ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

سابعاً: الأبحاث والفتاوى:-

١٣٦- د/ سعد حسين جبر: أحكام العطية للأولاد والأقارب - دراسة

مقارنة - بحث منشور بمجلة دراسات - تصدر عن عمادة البحث

العلمي بالجامعة الأردنية - العدد/١- عام ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

١٣٧- الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية: الطبعة الثانية -

القاهرة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

١٣٨- فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: إعداد/ أحمد بن

عبد الرزاق الدويش - الناشر/ الرئاسة العامة للبحوث العلمية

والإفتاء بالمملكة العربية السعودية.

فهرس موضوعات البحث

الصفحة	الموضوع
١١٤١	المقدمة
١١٤٤	المبحث الأول: التعريف بالعطية والألفاظ المرادفة لها وحكمها .
١١٤٤	المطلب الأول: تعريف العطية والألفاظ المرادفة لها.
١١٤٤	الفرع الأول: تعريف العطية لغة واصطلاحاً.
١١٤٧	الفرع الثاني: الألفاظ المرادفة للعطية.
١١٥٢	المطلب الثاني: حكم العطية.
١١٥٦	المبحث الثاني: الحكم الشرعي لعطية الآباء للأبناء.
١١٥٦	المطلب الأول: تفضيل بعض الأولاد على بعض في حياة الآباء.
١١٥٧	الفرع الأول: تفضيل بعض الأولاد على بعض لسبب معين.
١١٧٠	الفرع الثاني: تفضيل بعض الأولاد على بعض لغير سبب.
١١٩٦	المطلب الثاني: تفضيل بعض الأولاد على بعض بعد موت الآباء.
١٢٠٥	المطلب الثالث: تفضيل الأم لبعض أولادها في عطاياها لهم.

١٢٠٨	المبحث الثالث: الصفة التي ينبغي أن تكون عليها العطية شرعاً.
١٢١٥	خاتمة البحث:
١٢١٨	فهرس المراجع:
١٢٣٧	فهرس موضوعات البحث .

مَقَاتِل